جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:

تلي نادية

بعنوان :

دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي للجزائر

دراسة قياسية لفترة (1990-2019)

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 2023/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /(محمد شيخي – أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....رئيسا.

الأستاذ / (العمودي محمد الطاهر – أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....مشرفا.

الأستاذ /(عشي نبيل – أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....مناقشا.

السنة الجامعية:2023/2022

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:

تلي نادية

بعنوان :

دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي للجزائر

دراسة قياسية لفترة (1990-2019)

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 2023/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /(شيخي محمد – أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا.

الأستاذ / (العمودي محمد الطاهر – أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا.

الأستاذ /(عشي نبيل– أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مناقشا.

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى
روح والدي الطاهرة
أمي الغالية
إخوتي
إلى جميع من كان له فضل

شكر وعرفان

أ

" ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فان الله غني حميد "

الحمد لله ن اعاننا لإكمال هذه البحث ولولا فضل الله لما وصلنا إلى هنا أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر المشرف محمد الطاهر العمودي على قبوله الاشراف وعلى جميع التوجيهات كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ زاهي ياسين على ما قدمه لي من مساعدة كما اقدم شكر خاص للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وعلى جميع النصائح والتوجيهات.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار أثر القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجهات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق ومساهمته في كافة الأنشطة الاقتصادية أين اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لإظهار ذلك خلال الفترة (1990-2019).

نتائج الدراسة اثبتت وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي ومساهمته بنسبة 39.74% على عكس الاستثمار العام الذي يساهم بنسبة 25.79% ما يظهر أن تنمية القطاع الخاص له دور فعال في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص، الاستثمار الخاص، النمو الاقتصادي، نموذج التكامل المشترك.

Abstract:

This study aims to show the impact of the private sector on the economic growth in Algeria, mainly following the economic reforms and the economic trends toward the market economy, and its contribution in all economic activities. We used the Auto-regressive Distributed Lag (ARDL) model between (1990-2019).

Results of the study proved positive and significant impact of the private investment on the economic growth with a contribution of 39.74% in contrast to contribution of 25.79% by public investment. These reveal that the development of the private sector has an effective role in the economy.

Keywords : private sector, private investment, economic growth, cointegration ARDL.

قائمة المحتويات

الإهداء III
الشكر..... IV
الملخص..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال VIII
قائمة الملاحق..... IX
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: ادبيات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي..... 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول: عموميات حول القطاع الخاص والنمو الاقتصادي..... 3
المطلب الأول : مفاهيم حول القطاع الخاص 3
المطلب الثاني : مدخل للنمو الاقتصادي..... 11
المطلب الثالث : العلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي..... 13
المبحث الثاني : الدراسات السابقة..... 15
المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية 15
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية..... 17
المطلب الثالث : محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 20
الفصل الثاني : الدراسة القياسية لدور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي..... 24
تمهيد 25
المبحث الأول عينة وادوات الدراسة..... 26
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة..... 26
المطلب الثاني: النموذج القياسي المتبع..... 26
المبحث الثاني: مناقشة النتائج..... 32
المطلب الأول نتائج الدراسة..... 34
المطلب الثاني: مناقشة النتائج..... 41
خلاصة الفصل 43
خاتمة 44
قائمة المراجع 47
الملاحق..... 51

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	20
(2-1)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	32
(2-2)	نتائج اختبار الاستقرارية بواسطة جذر الوحدة .	34
(2-3)	فترة الابطاء المثلى للنموذج.	35
(2-4)	نتائج تقدير النموذج المختار(ARDL(1.2.2.0.2.	35
(2-5)	اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود.	37
(2-6)	نتائج طويلة المدى.	38
(2-7)	نتائج قصيرة المدى.	39
(2-8)	ملخص للاختبارات التشخيصية للنموذج .	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الدراسة خلال الفترة 1990-2019	27
(2-2)	تطور الاستثمار الخاص الدراسة خلال الفترة 1990-2019	28
(2-3)	تطور الاستثمار العام خلال الفترة 1990-2019	29
(2-4)	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	30
(2-5)	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	31
(2-6)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي.	41
(2-7)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة.	41

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	بيانات الدراسة للفترة 1990-2019	51
2	نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي عند المستوي والفرق الأول.	52
3	نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الاستثمار الخاص عند المستوي والفرق الأول.	53
4	نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الاستثمار العام عند المستوي والفرق الأول.	53
5	نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الصادرات عند المستوي والفرق الأول.	54
6	نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الواردات عند المستوي والفرق الأول.	55
7	نتائج الإحصاءات الوصفية.	56
8	نتائج تقدير نموذج ARDL(1.2.2.0.2)	57
9	النماذج الممكنة وفترات الابطاء حسب AIC	58
10	نتائج اختبار Bound test للتكامل المشترك.	58
11	نتائج تقدير النموذج في الفترة طويلة المدى.	59
12	نتائج تقدير النموذج في الفترة قصيرة المدى.	60
13	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	61
14	اختبار الارتبارط الذاتي للبواقي.	61
15	اختبار عدم ثبات التباين.	61

المقدمة

مقدمة

يحظى النمو الاقتصادي بأهمية بالغة على الصعيد العالمي للدول خاصة وانه القلب النابض لاي دولة لقياس درجة تطورها فهو المحرك الاساسي الذي اهتمت به العديد من الاقتصاديات ما جعل اهتمام الباحثين يقدمون على نظريات ونماذج للنمو تختلف حسب الزمان والمكان. كل يقوم بطرح طريقة جديدة للنمو بداية من المدرسة الكلاسيكية وسميث إلى وقتنا، أمام التحديات التي تواجه صانعي السياسات والقرارات لرفع معدلات النمو الاقتصادي تسعى الدول إلى دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه وفي هذا الصدد نذكر ان الاهتمام بالقطاع الخاص ذو المرونة والديناميكية من أهم محركات النمو فعند جل الدول خاصة النامية منها يساهم قطاعها الخاص بشكل واضح في دفع عجلة النمو من خلال مجموعة من المتغيرات فالجزائر من بين هذه الدول خاصة حقبة الثمانينيات جراء انخفاض اسعار البترول وقيام الدولة بدور المحفز من خلال مجموعة برامج تنموية لحماية مصالح اجتماعية واقتصادية وغيرها وما تولد عنها من قوانين من طرف الحكومة للاهتمام بهذا القطاع في إطار مايسمى بالإصلاحات حيث قامت بتقليص تدخلها في من خلال تهيئة المناخ الخاص للاستثمار وتأطير أليات منح القروض وما الى ذلك من منع تدخلها بشكل مباشر.

اولا :الإشكالية الرئيسية:

ما أثر استثمارات القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2019) ؟

الإشكالية الفرعية : انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ماهي العلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ؟
- كيف اثرت الاصلاحات عل لاستثمار الخاص في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة مؤشرات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ؟

ثانيا: فرضيات البحث :

لمعالجة الاشكالية تم الانطلاق من مجموعة من الفرضيات وهي :

- ✓ تنمية القطاع الخاص يعتبر مؤشر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق أثر على تنامي الاستثمارات الخاصة في الجزائر.
- ✓ هنالك علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع:

هناك مبررات لاختيار هذا الموضوع تمثلت في مبررات ذاتية وموضوعية كالتالي :

مبررات ذاتية :

- الرغبة والميل في البحث في المؤشرات الكلية كما أن هذا الموضوع يلاءم تخصصي.
- محاولتي بإثراء رصيد مكتبة الكلية.

مبررات موضوعية:

- محاولة تقييم للإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بخصوص القطاع الخاص.
- محاولة معرفة المنهج الذي ارتكزت عليه الجزائر للوقوف بالقطاع الخاص.

رابعا : اهمية الدراسة:

تظهر وتبرز اهمية الموضوع من خلال مراحل تطور القطاع الخاص ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي وتأثيره بشكل فعال فأي دولة تسعى لتجنب الوضع المتدهور للمؤشرات الاقتصادية من خلال جملة من البرامج التنموية.

خامسا: اهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة نقاط كالتالي

- ادماج هذا الموضوع حيز البحث العلمي ولو بشكل مبدئي ووضع رؤية عليه للباحثين مستقبلا.
- محاولة نمذجة الموضوع قياسيا لإبراز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والوقوف على نتائجه.

سادسا: حدود الدراسة : تناول الموضوع الحدود الزمانية والمكانية.

الحدود الزمانية : ستكون الدراسة في فترة ما بين 1990الى 2019.

الحدود المكانية : تناول الموضوع دراسة اقتصاد الجزائر.

سادسا : منهج الدراسة : لدراسة هذا الموضوع والاجابة على التساؤلات المتبناة واثبات صحة الفرضيات سيتم اتباع المنهج الوصفي لإبراز الجانب النظري للموضوع فيما يخص كل من مصطلحات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي أما فيما يخص الجانب التطبيقي فيتم اتباع المنهج الرياضي ونمذجة الموضوع بدراسة قياسية باستخدام EVIEWS.

سابعا : هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على خطة بحث متكونه من فصلين وهما :

الفصل الأول : ادبيات و نظريات حول كل من القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ويتكون من مبحثين ، الاول سيتم ذكر فيه عموميات عن القطاع الخاص والنمو الاقتصادي والثاني نتطرق فييه إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية لإثراء البحث.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تطور القطاع الخاص على النمو الاقتصادي .

سنعالج فيه إلى مبحثين أما الاول فهو الطريقة والأدوات والنموذج المتبع أما الثاني سنقوم بالدراسة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع بواسطة برمجية Eviews.

الفصل الأول :
ادبيات القطاع الخاص
والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول: أدبيات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي

تمهيد

برز القطاع الخاص كأداة مهمة للدولة للارتقاء باقتصادها والوصول الى اعلى معدلات نمو اقتصادي بعد تبني معظم الدول لإصلاحات جديدة وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوقوف على ما سبق سوف نتطرق اليها في هذا الفصل من خلال مبحثين :

- المبحث الاول : عموميات حول القطاع الخاص والنمو الاقتصادي
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الاول : عموميات حول القطاع الخاص والنمو الاقتصادي

يعتبر القطاع الخاص عنصر ومتغير مهم في الاقتصاد لما له من مكانة بارزة في الاقتصاد نظرا لمساهمته في عملية النمو الاقتصادي وكبداية لنا لابد من التطرق الى مفاهيم القطاع الخاص وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى اهم مفاهيم حول القطاع الخاص و النمو الاقتصادي بالإضافة العلاقة بينهما.

المطلب الأول : مفاهيم حول القطاع الخاص.

الفرع الأول : الانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص.

برز القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في الدول النامية مع بداية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث (اقتصاد السوق) ولا يختلف نهج ظهوره بين هذه الدول فقد ظهر أولا في مجال التجارة الخارجية تبعا لتحول الاقتصاديات الوطنية من نموذج اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى نموذج اقتصاد التبادل التجاري مع العالم [1].

رغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وفي مجالات التنمية الاجتماعية إلا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دفع العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى إعادة النظر في دورة الحياة الاقتصادية وخصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد في معظم الأقطار النامية من خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي والتي أكدت أيضا أن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية في تلك الأقطار كانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية بعد أن بدأت هذه الدول في تواجه مأزقا تنمويا حادا نتيجة للارتفاع الكبير في مستويات المديونية الخارجية خاصة في الأقطار غير النفطية وتدهور معدلات التبادل التجاري الدولي مع استمرار تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية وارتفاع مستويات العجز في موازين المدفوعات والعجز في الميزانيات العامة وتدهور مستويات التنمية الاجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستويات المعيشة المرتبط بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقابل الارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان ، فضلا عن تدهور مستوى الصحة والتعليم وارتفاع مستويات الصريحة والهيكلية .في ظل هذه الظروف أخذت مسألة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها بعد أن تم تقديم الخوصصة كحل للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام وتصفيته جزئيا أو كليا لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية واستندت هذه الدعوة إلى عدد من المبررات من بينها أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في إدارة التنمية وأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من ظاهرة البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية في وحدات القطاع العام ، كما يمكن أن تساهم في إلغاء مخصصات الدعم والقروض المسيرة والحماية الجمركية والعملة الصعبة التي كانت تقدمها الدولة لهذا القطاع ولقد ساهمت العديد من العوامل مجتمعة في تكريس هذا الاتجاه من أهمها [2]:

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية– حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010/2009، ص62.

[2] حياة بن زارع، **دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية–حالة الجزائر**، مجلة التواصل في الاقتصاد والتجارة والقانون، العدد45، مارس 2016، ص166و167.

-انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي، إذ اعتبر هذا الانهيار وتدهور أوضاع الدول النامية التي اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط وضرورة الحول نحو اقتصاد السوق

-الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عددا كبيرا من الدول النامية التي سعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية حيث اشترطت هذه الأخيرة التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم عونها في مجال إعداد وتنفيذ تمويل برامج التصحيح الاقتصادي ;

-انتشار أفكار اللبرالية الجديدة التي ساهمت في تحقيقه مجموعة من العوامل أهمها:

-أنه جاء كنتيجة طبيعة لانتصار الأفكار اللبرالية الجديدة على كل من أفكار الكينزية والماركسية.

-ساهم الدعم المالي والفني الذي تقدمه الدول المتقدمة الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية التي تنفذ برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي في توسيع نطاق هذا الانتشار.

اذن فالخصخصة هي محاولة لزيادة دور قوى السوق والانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص وتتطلب هذه العملية توفر ثلاث شروط[1] :

1/ انتقال الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص.

2/ التحرير وهي محاولة للسماح بعملية المنافسة في المجالات لم تكن فيها المنافسة فيما سبق.

3/ السماح للشركات الخاصة وتشجيعها على القيام بإدارة القطاعات التي تدار من القطاع العام.

إن المبرر الذي اعتيد تقديمه لتخلي الدولة عن ملكيتها في المرافق العامة والثروات الطبيعية الكبرى هو استخدام مزايا القطاع الخاص في توفير كفاءة الإدارة والإنتاج في ظل السوق التنافسية. بيد أن ليس ثمة سبب لافتراض أن ملكية المنشأة تحول نحو خضوع نشاطها لقوى السوق التنافسية. فالاستقلال المالي والإداري للمنشأة العامة يمكنها من حرية التنافس في السوق وتحقيق شروط كفاءة الأداة من دون تغيير الطبيعة العامة لملكيتها. فإذا توافر ذلك للمنشأة فلديها كل المجال لممارسة أفضل الأساليب بما في ذلك خصخصة الإدارة في صورة التعاقد مع الكفاءات الإدارية الفردية (أشخاص) أو المؤسسة (شركات) من القطاع الخاص.[2]

اذن وفي ظل هذه التغيرات العالمية وإعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق بمحاولة زيادة الدور الذي يضطلح به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الدولة ايمانا بكفاءة القطاع الخاص أكثر من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو يبرز هذا التساؤل الهام حول الدور الذي تلعبه الدولة في اقتصاديات السوق[3].

---

[1] خالد حمادي حمدون المشهداني، **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي**، اسم دار وائل للنشر والتوزيع2013، ص14.

[2] طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، **الدولة واقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2016 ص35.

[3] حياة بن زارع، **دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية–حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص167.

الفرع الثاني : تعريف القطاع الخاص

هناك عدة تعريفات للقطاع الخاص تناولت تعريفه نذكر منها :

يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على الية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة [1].

قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الاسر حيث تتلقى الاسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عب قرارات الانفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار.[2]

يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة كما يعتبر ذلك القطاع الغير مملوك للدولة حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند الى الية السوق الحرة والمنافسة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة [3].

كما عرفه عبده محمد فاضل الربيعي على أنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الاور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة. وهي تسعى بالتالي إلى أقصى ربح ممكن[4].

للنشاط الاقتصادي في اقتصاد قائم على السوق حيث يكون راس المال المادي وكذلك المالي مملك للقطاع الخاص.

مما سبق نستخلص بان القطاع الخاص هو عنصر مهم في النشاط الاقتصادي ومبدأ تنظيمي أساسي يعتمد على الية السوق تتم فيه المبادرة الخاصة أي انه غير مملوك للدولة تسوده المنافسة التامة فهو ركيزة الاقتصاد الحر وفيه عدم تدخل الدولة وتتم فيه تحمل المخاطر والعواقب.

الفرع الثالث: خصائص القطاع الخاص

يمتاز القطاع الخاص بمجموعة خصائص تجعله القاعدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي وهي[5] :

- القطاع الخاص يزيل تخوف راس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز القطاع الخاص بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء , في حركته ومبادرته .
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص18.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 35.

[3] ساسي فطيمة، عبد الصمد سعودي، **ا لقطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد الثالث 2017، ص85.

[4] جهاد رحماني،كمال ديب، **دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية دراسة تحليلية للفترة 2000-2019**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد1 سنة 2022، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبدالله تيبازة، ص 120.

[5] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد2016/10، ص241.

- يتصف القطاع الخاص باتباع الأساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية.
- توظيف العدد الضروري من العمال وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص والمتمثل أساسا في الوصول الى أقصى ربح.

الفرع الرابع : عوامل تنمية القطاع الخاص

يقصد بتنمية القطاع الخاص رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نموا اقتصاديا. وتشمل تنمية القطاع الخاص الجوانب التالية [1] :

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلا على صعيد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة.
- تعزيز المؤسسات وتطوير أطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص.
- إصلاح بيئة العمل والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات، بما فيها المنشأت الصغيرة جدا.
- تشجيع قيام الشراكات ما بين القطاع الخاص والقطاع العام.

إن تنمية القطاع العام يسمح بتحقيق مزيد من الاستثمار مما يساعد على نمو اقتصادي تتحقق معه رفاهية اجتماعية وتتقلص مستويات الفقر، اذ أن القطاع الخاص المحلي القوي يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام.
ومن بين العوامل مايلي[2] :

1/ معدل نمو الناتج : هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار و معدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلب والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة وقد قدم جرتين و فيلانوفا 1991 دلائل أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص تمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن باقتراض أن الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2/القروض المصرفية : يتركز الانفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة لا تبدأ المشاريع الجديدة، في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع الى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشأة الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة. نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار من الغالب على القروض المصرفية لذا فان فرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

[1] ليليا صويلح، **قراءة تحليلية في مسار تجربة تطور القطاع الخاص بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية والعلوم التجارية، العدد 2012/8، ص70.
[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد7، ص139.

3/سعر الفائدة : فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص فمازالت هنالك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات وطبقا للنظرية الكينزية والنيو كلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الانفاق الاستثماري، فان الأدب الاقتصادي المعاصر –والذي بدأ مع ظهور نموذج ماكينون –شو في أوئل السبعينات من القرن العشرين وتبني صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي –طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي واتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار ان أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية الى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى الى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي، فان التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد اسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حوا أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هنالك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار فضلا عن ان الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها.

4/ سعر الصرف : يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تم تميله عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الانفاق، مع تحول في الأنفاق اتجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر ذلك سلبا على الاستثمار الخاص وقد أوضح "بافي" (Beffe1986)في مقالة أن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الانفاق نتيجة للارتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه فمن المتوقع أن يؤدي خفض خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص يؤدي إستجابة للنقص في الطلب الكلي، أما على الجانب العرض ونتيجة للتحول في الانفاق في اتجاه المنتجات الوطنية فالارتفاع في الاسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية (traded goods) بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلية في التجارة، وهذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع الداخلية في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في انتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد انتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.

5/ الضرائب : تؤثر الضرائب بشكل مباشر سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار وتفسير ذلك أن هنالك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من الاستثمار.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة. فالضرائب على أرباح الشركات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار بصفة إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة إلى النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي الى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص. وكذلك يمكن أن تؤدي

ضرائب الاستهلاك إذا من شأنها رفع المنتجات. وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات – الى تخفيض الطلب على المنتجات مما يؤدي الى خفض الاستثمار وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كاثر غير مباشر للضريبة[1].

6/الانفاق الحكومي

يؤثر الانفاق الحكومي على الاستثمار العام من خلال عدة قنوات

1/ يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، أي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة انخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال المضاعف الحكومي إلى زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

2/قد يكون الإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق السدود الكهرباء المواصلات والاتصالات والصرف الزراعي والصناعي المدن والمجمعات الصناعية والأمن ....)أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجدي بحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل للتكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاج تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها ، وهذا ما أكدته دراسة كل من سوفنو سوليمانو (serven and Solimano) مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي.

3/ يرى آخرون أمثال بلاس (Blass 1998) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بفروض من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص ، كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثار تكاملية إيجابية أخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، لا يمكن تحديده إلا بالتحليل القياسي.

7/ الديون الخارجية: برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية ، فهي تعد العنصر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات المصانع فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية داعمة للنمو الاقتصادي لكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار الخاص يمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من عدة قنوات :

أولا : يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، أيضا على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة عدم التأكد حول ما يمكن أن تتباه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود

[1] مولاي عبد الرزاق، بونوة شعيب مرجع سبق ذكره ص 140

على تداول النقد الأجنبي ما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثير سلبيا على الاستثمار الخاص (sachs 1998).

ثانيا : أرصدة بعض العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا : من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي فيؤثر على ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

8/ الاستقرار الاقتصادي : يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيقي التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

يعد التغيير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الاقتصاد ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، بذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء في دراسة بندايك كما أوضح "جرتين" و "فلانوفا" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات :

1/تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار

2/تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار

3/قد يتسبب خفض معدا نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي تدنيا في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص مستوى أرباح المنشأت فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية وبالتالي يؤثر سلبا على أجمالي الاستثمار الخاص

والمؤشر الأخير والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط أكبر من الدخل القومي) لابد من تمويلها إما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود.

/9 الاستقرار السياسي : يعتبر الاستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال دوره في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع. حيث أنه وفيما يخص العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار، فقد أكدت دراسة R. S Basi أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63 % كما بينت المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار في تقريرها حول العناصر المحفزة والمثبطة للاستثمار الخاص في عدد من الدول العربية، أن توافر العناصر المحفزة للاستثمار الخاص في دولة ما يتزامن وتمتعها بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعامل رئيسي في تطور الاستثمار الخاص [1].

10/الاستقرار التشريعي : لما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر ، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على كذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل ، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار ، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، ولذلك فبقدر إصدار نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات.

وأشارت الدراسات أن هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار. وعلى ذلك، عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد وتوقع من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع.

وقد أبرزت إحدى الدراسات أنه من الأمور التي تجعل التشريعات معوقة أحيانا للاستثمار الخاص، عدم توافر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في الفروع الحديثة لقانون الأعمال، مثل الفروع التي تنطبق على التجارة والشحن والأعمال المصرفية والمباني وشؤون المدن البيئية ...إلخ [2]

11/البنى التحتية والمادية والاجتماعية : تلعب القاعدة الهيكلية – بما تحتويه من شبكة طرقات والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات دور هاما في الاقتصاد ككل، كما أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع المعاملات ومن ثم المساهمة في توسيع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي .فتدهور البنية التحتية تؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطء أداء المعاملات والمبادلات التجارية إلى جانب الارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في دخول المزيد من المتعاملين في السوق والقدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج [3]،كما أن مستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري، ولاسيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، هي قوى عاملة منتجة إن الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، إن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة ، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص

[1] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، (**رؤية نظرية حول استراتيجية تنمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**)، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديقي يحي بجيجل، يومي 20 و 21نوفمبر2011، الجزائر، ص 13.

[2] بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق مرجع سبق ذكره ص 142.

[3] حياة بن زراع مرجع سابق صفحة 172.

12/حكم القانون : يعني القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها. إن القواعد مطبقة بصورة ثابتة ومتماسكة تديرها هيئة بيروقراطية محترفة، وتخضع لسلطة قضائية عادلة وشفافة تكافأ على عملها بشكل ملائم

تشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام اداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص حتى أنها قد تخلف تبعيات سلبية، وبالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع "قواعد اللعبة " أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات بجعلها قابلة للنفاذ فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات.

إن الأنظمة القانونية المركبة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة تدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية، ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون يظهر في أحد التقديرات أن 80% من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية وغالبا ما يلقى اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 إلى 1 %في السنة[1].

المطلب الثاني : مدخل للنمو الاقتصادي.

تعددت التعاريف التي تناولت النمو الاقتصادي ونذكر منها :

النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المادية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل الحقيقي national income [2]

النمو الاقتصادي يعتبر مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل. ويعرف بانه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد ويتجلى في [3] :

- ✓ زيادة الناتج الوطني الحقيقيين فترتين.
- ✓ ارتفاع معدل الدخل الفردي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي [4].

النمو الاقتصادي لبلد ما على انه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها.[5]

الفرع الثاني : شروط النمو.

يتعين على كل بلد توفير مجموعة النقاط التالية للنمو الاقتصادي وهي [6]:

---

[1] بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق مرجع سابق صفحة 143.

[2] محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، سنة 2016، ص 46.

[3] نمر خشب، **نماذج النمو الاقتصادي**، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،2021، ص 26 .

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص–النظريات الاستراتيجية–المشكلات**، الإسكندرية، دار البحيرة اكتوبر2008، ص77.

[5] Kuznets Simon, **Modern Economic Growth** :**Findings and reflections**, The American Economic Revion , Jun. 1973, Vol.63, N.03 (Jun.,1973) ,page 247.

[6] كبدائي سيد أحمد، **تأثير النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص30.

تراكم رأس المال : مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح تراكم رأس المال بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح الأراضي غير مستغلة أو عن الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا ، وهذا بواسطة احداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

النمو السكاني : وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكون بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.

التقدم التكنولوجي : هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن التكنولوجيا هي القوة الدافعة لعملية النمو الاقتصادي فالتكنولوجيا هي العنصر المسؤول عن إدخال المنتجات الجديدة وتطوير المنتجات الموجودة وتحسين وسائل وأساليب الإنتاج، لهذا تناولت نماذج النمو الاقتصادي عنصر التطور التكنولوجي كعنصر مستقل عن عناصر الإنتاج الأخرى ، بعدما كانت تتناوله كعنصر خارجي يمارس فقط تأثير غير مباشر على عناصر الإنتاج ولا يدخل ضمن متغيرات دالة الإنتاج[1] (Byougho & Mushin , 1996 , p.28

الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في راس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

الفرع الثالث : نماذج النمو.

اختلفت نظريات ونماذج النمو حسب رؤية كل نموذج باختلاف وجهات نظر أصحابها

1/ نموذج Harrod– Domar :

إن نموذج "هارد –دومار" يعد من أسهل النماذج وأكثرها شيوعا إذ أن في الأخير اعتمد على أفكار الكينزيين وقد ركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حتمية لأي اقتصاد، لتغطية تناقص رأس المال العام (السلع الرأسمالية) نتيجة لاهتلاكها مع مرور الزمن، كما بين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار.

من بين اهم النظريات التي ارتكز عليها هذا النموذج مايلي :

فرضية أن الإنتاج يعتمد على كمية راس المال (k) التي يتم استثمارها في عملية الإنتاج، وأن معدل النمو في الناتج $\frac{\Delta Y}{Y}$ Sوالتي تعد أساس النموذج تتوق$\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ وكذلك $\left(\frac{K}{Y}\right)^{\frac{\text{المال رأس معامل}}{\text{الناتج}}}$ كما افترض أيضا تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للادخار.

إن مساهمة Solow في تحليل النمو الاقتصادي أتت من خلال نموذجين حاول من خلالهما إعطاء تصور هن العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي الذان هما في الأصل دالة انتاج نيو كلاسيكية من نوع cobb douglas حاول من خلالهما الرد على توقعات هارود المتشائمة بحيث يبينان التوازن الاقتصادي ومستوى النشاط ومسار النمو مع مرور الوقت.

2/نموذج Solow :

نموذج Solow عبارة عن مزيج من نموذج كينز قديم ونموذج اقتصاد كلي ديناميكي حديث.

[1] صماري عبد السلام وآخرون، (**قياس أثر البحث والتطوير التكنولوجي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 1990–2020 باستخدام منهجية ardl**)، الملتقى الدولي الافتراضي في البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية الفرص والتحديات والافاق، جامعة الوادي، ص7.

إن مساهمة solow في تحليل النمو الاقتصادي أتت من خلال نموذجين حاول من خلالهما إعطاء تصور هن العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي الذان هما في الأصل دالة انتاج نيو كلاسيكية من نوع cobb douglas حاول من خلالهما الرد على توقعات هارود المتشائمة بحيث يبينان التوازن الاقتصادي ومستوى النشاط ومسار النمو مع مرور الوقت

بحث استند إلى مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي :

- اقتصاد مغلق.
- وجود قطاع واحد يقوم بإنتاج سلعة وحيدة.
- صافي الاستثمار هو مجرد معدل زيادة في المخزون الرأسمالي.
- المنافسة التامة.
- المردود الرأسمالي متناقص.
- المردود الرأسمالي متناقص.
- التكنولوجيا عامل خارجي.
- دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من نوع cobb-douglas .

3/نظرية النمو الحديثة :

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فضلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث غير التاريخ للاقتصاديات حول العالم وقد برزت نظرية النمو الحديثة The New Growth Theory، أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي Endogenous Growth Model في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيو كلاسيكي لسولو – بواقي سولو Solo Residual – ويعتمد فيا معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل علي المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشرى وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الحاسوب والاتصالات[1].

المطلب الثالث : العلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي

ان مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي و تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع استراتيجية ملائمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[2].تبرز علاقة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي من خلال قنوات و تأثيرها عبر مجموعة من المؤشرات نذكر من أهمها :

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط الكويت2021،العدد73، ص22.

[2] ساسي فطيم، عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص87 .

1/الاستثمار :

من المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة. وهنالك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الوارد أو في البحث أو التطوير والتعليم والتدريب، ومن خلال تأثيرها الإجمالي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن المستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة[1].

2/التشغيل :

من خلال الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي وتوفير فرص العمل المجزية للمواطنين المحليين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية، كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص فهو يؤدي دورا في خدمة المجتمع المحلي والمواطن المحلي، من خلال مشاركة توفير فرص العمل[2].فالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كثيفة العمالة أكثر من الشركات اكثر من الشركات الكبيرة وتكاليف رأس المال المرتبطة بخلق فرص العمل أقل مما يفعله القطاع العام فهذا الدور المهم يضمن استقرار الدخل والتوظيف والنمو الاقتصادي[3] .

3/القيمة المضافة :

يعتبر الإنتاج المحلي الخام بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الاقتصادي ومنه ستكون القيمة المضافة بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كذلك قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق[4].

ولعل أهم عامل في عملية النمو هو تراكم رأس المال الذي يعد شرطا أساسيا في زيادة الإنتاج وتنمية مداخيل الأفراد وترقية الادخار العام اللازم لدفع وتنشيط الاستثمارات وفق دورة وصفها Higgins كما يلي :

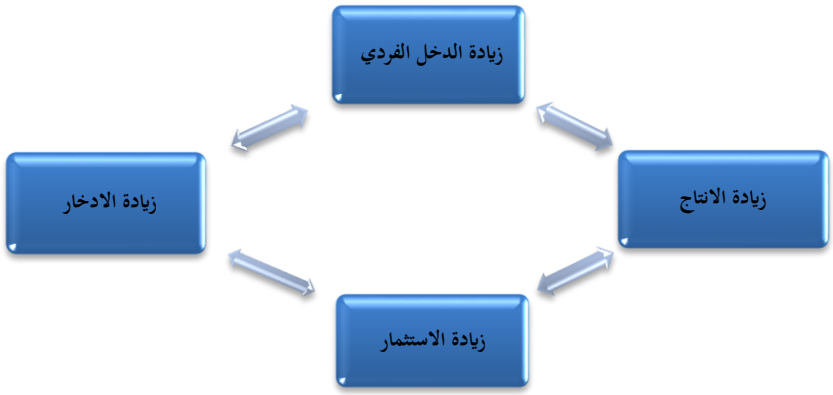

ومن هذا المنطلق يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي يقوم على انتاج الثروات وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق التنمية

---

[1] مبروكة حجار، **تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999–2014** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2015–2016 .

[2] حربي سميرة، يوبي عقيلة، **دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري**، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع جويلية 2020 (70–90)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف .

[3] Juila NN Kakwambi, **Enhancing the contribution of small and medium-sized enterprises to local economic development in Oshakti Towm**, Namibia, December 2012 Thesis presented in fulfilment of the requirements of the Degree of Master of Public Administration in the Faculty of Economic and Management Science at Stellenbosch University

[4] بونوة شعيب، مولاي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

المستدامة غذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي [1].

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

للإلمام اكثر بجوانب الموضوع والاحاطة بمتغيري الدراسة ومعرفة اهم البحوث ونتائجها نتطرق الى بعض الدراسات التي تناولت الموضوع :

المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1/دراسة زاهي ياسين، مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين (2017/1990) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر (2021/2020).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المساهمة التي يتركز عليها القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر ومحاولة تفسير الوضعية الاقتصادية له من خلال طرح اشكالية ماهو أثر القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ حيث كانت هذه الدراسة في فترة (1990-2017) ، نظريا تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ام تطبيقيا فقد سلك مسار الاقتصاد القياسي ولتحقيق الهدف استخدم نموذج الانحدار المتعدد بواسطة المربعات الصغرى العادية في فترة 1974-2017 و 1994- 2017 وقارن بينهما ليتضح في الأخير معالم التحول نحو اقتصاد السوق وتاثير ذلك على القطاع الخاص من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى وبعد مناقشة النتائج تم التوصل إلى مايلي :

- استفادة القطاع الخاص من سياسة التحرير الاقتصادي.
- هناك قطاعات تساهم في نمو دون قطاعات أخرى.
- هناك قطاعات تعاني من ضعف دون غيرها كقطاع الزراعة التجارة الخدمات الاشغال العمومية.

2/ دراسة مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص للدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010/2009.

تناولت الاطروحة إشكالية ماهي المحددات الاستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وهل نجحت الجزائر في تهيئة مناخ استثماري مناسب لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص؟ تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعرض اهم المتغيرات المؤثرة في استثمارات القطاع الخاص وتطوره ومحاولة مدى تقييم وتحديد مواطن الضعف الذي يعاني منها الاستثمار واهم معوقات نمو القطاع الخاص واستخدم لذلك المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك باستعانة بالعديد من المراجع كالكتب والمقالات لتشكيل الأساس النظري اما للدراسة التطبيقية فقد استعان ببيانات إحصائية منشورة من الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي وغيرها وتوصلت الى النتائج التالية :

[1] بن زارع حياة اشكالية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة جامعة باجي مختار عنابة ص 174 2015 -2016

- ✓ اقتصاد السوق ليس الغاء لدور الدولة وانما تغيير لشكل الدور.
- ✓ ضعف المناخ الاستثماري عائق لتنمية القطاع الخاص في الجزائر.

3/ دراسة قريشي سامي، صالحي عبد العالي، مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة قياسية حالة الجزائر 2018/1982 مقال منشور سنة 2022

تناول هذا المقال إشكالية إلى أي مدى لعب القطاع الخاص دورا في التنمية ؟ هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ومحاولة إيجاد نموذج قياسي يكيف العلاقة المدروسة بين القطاع الخاص والتنمية في الجزائر حيث تناولت الدراسة اهم المفاهيم المتعلقة بالقطاع الخاص والتنمية المحلية وحاولت بناء نموذج قياسي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبتطبيق نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR واستخدمت لذلك المنهج الوصفي والتحليلي لقياس مدى مساهمة قطاع خاص في التنمية المحلية بالاعتماد على سببية غرانجر وجد ان هنالك متغيرات تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي والبعض لا وباعتماد نموذج انحدار الذاتي وجد ان معظم المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية خلصت الدراسة إلى :

- ✓ الناتج المحلي ذو علاقة سببية مع الإنتاج الخام والدخل الداخلي والقيمة المضافة
- ✓ مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية كان ضعيف

4/ دراسة عبد الحفيظي عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي رسالة ماجستير جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قس 2015/2014

طرحت هذه الرسالة إشكالية ما مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ؟ لمعرفة مساهمة عنصري القطاع الخاص العمل وراس المال على النمو الاقتصادي حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظريا أما تطبيقيا فقد اعتمد على أدوات القياس الاقتصادي وذلك عن طريق دالة كوب دوغلاس اعتمادا على بيانات إحصائية وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الوزن الحقيقي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في النمو وذلك من اجل تقييم لمختلف السياسات الوطنية التي اتخذت لأجل التأثير على القطاع الخاص وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

- ✓ مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي بنسبة 29.66 وهي نسبة متدنية نظرا لان تلك الفترة مستها الإصلاحات.
- ✓ ضعف المناخ الاستثماري بصفة عامة.
- ✓ عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تطوير القطاع الخاص.
- ✓ ضرورة حضر الدعم المقدم للقطاع الخاص في المجالات الإنتاجية.

5/ دراسة بوشوك سناء، إشكالية أداء القطاع الخاص في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية، أطروحة دكتوراه جامعة جامعة باجي مختار عنابة، تخصص اقتصاد المعرفة و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية وعلوم التسيير 2018/2017الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سيرورة التحول من الاقتصاد الذي يؤيد دور الدولة كفاعل رئيسي في الاقتصاد إلى اقتصاد السوق الذي ينادي بتقليص دور الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص ودور هذا الأخير في الاقتصاد ومحاولة تقييم قدرته

على تحمل الجزء الأكبر من عملية التنمية المستقبلية في الجزائر من خلال التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية والتي تعكس إمكانية مشاركته في تنمية الاقتصاد الوطني حاول الباحث الإجابة على إشكالية بحثه والتي تتمثل في إلى أي مدى وفق القطاع الخاص في الجزائر في لعب الدور المنوط به في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ؟ استعرض الباحث بعض المؤشرات من بينها مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى توزيع العمالة بين كل من القطاع العام والخاص اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ اقتصاد الجزائر مبني على القطاع العام وذلك لعدة اعتبارات وعوامل.
- ✓ لا يزال القطاع الخاص بعيد كل البعد عن الدور المنوط لان مساهمته في التنمية دون المستوى المطلوب.

6/دراسة سعد مقص ولعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص في ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والعلوم الاقتصادية، مجلد6 العدد. 1، 2020، مخبر علوم التسيير الاغواط.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة التي تربط القطاع الخاص بالتنمية من خلال التطرق الى مفهوم شامل للتنمية والتطرق لتطور القطاع الخاص بالجزائر ومحاولة اظهاره كفاعل اساسي في عملية التنمية تحت اشكالية ما مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟ ولغرض طرح الموضوع استخدم المنهج الوصفي والتحليلي أما الاول فهو لغرض الالمام بالجانب النظري والثاني لغرض الاحصائيات ليتم معالجتها، تم عرض بعض المؤشرات وتحليلها كتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطور العددي لمشارع كل من قطاع الخاص. ومساهمة القطاع الخاص في تشغيل والقيمة المضافة وقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية :

- ✓ القطاع الخاص يبرز دوره وتأثيره في التنمية خاصة وقت الأزمات كانخفاض سعر المحروقات سنة 2014
- ✓ لابد لدعم القطاع الخاص ومساندته من طرف القطاع العام فالصنفين ركيزتا الاقتصاد.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1-M . Albert Demirboğan, Geçiş Ekonomilerinde 'Yeni Özel Sektör' Gelişiminin Büyüme Üzerindeki Etkisi, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Atatürk İktisadi ve İdari Bilimler Üniversitesi, Cilt : 20 Nisan 2006 Sayı : 1.

يهدف هذا المقال إلى معرفة كيفية أثير القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الانتقالية الجديدة واشكالية تطور القطاع الخاص على النمو الاقتصادي حيث استخدم هذا المقال المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وتناول شروط تنمية القطاع الخاص في الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاديات المنتقلة من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي يعتبر محفز للنمو بالإضافة إلى حصة القطاع الخاص في الناتج القومي الإجمالي في الاقصاديات القومية التي تمر بمرحلة انتقالية وتأثيرها في ظل برامج الإصلاح المتبناة ووجود نسبة توظيف منخفضة بسبب إغلاق وإعادة هيكلة للمؤسسات القديمة فترة 1990-2004 توصلت الدراسة إلى مايلي :

– ان تحول عوامل الإنتاج من القطاع القديم الى القطاع الجديد مصدر للنمو في الاقتصاديات الانتقالية.

– مساهمة القطاع الخاص في اجمالي القيمة المضافة والعمالة.

– أهمية التوظيف في القطاع الخاص في والانتقالية خاصة الدول الشرقية لابد من نسبة توظيف على الأقل 40بالمائة في الشركات الجديدة للوصول للنمو الاقتصادي.

2-Manoj Agarwal, Role of the private sector and inclusive growth in emerging economic the Indian scenario, July 2009, journal of development and economic policies

تناول هذا المقال إشكالية تأثير الخصخصة على النشاط الاقتصادي ودراسة أهم محددات القطاع الخاص للتأثير على النشاط الاقتصادي وبصفة عامة على النمو الاقتصادي ويهدف هذا المقال الى معرفة الاثار الإيجابية للخصخصة في الاقتصاد الهندي والتركيز على الاصلاحات الاقتصادية ;حيث اعتمدت الهند على تخطيط اقتصاد السوق بداية من1947. تناول خطوات خصخصة من 1947-2009 ورغم الدور المهم للقطاع العام الا ان قوة الاقتصاد الهندي تسمد من القطاع الخاص بشكل أساسي حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية ;

- الى جانب القطاع العام ساهمت خصخصة بعض المؤسسات في الهند الى خفض معدلات الركود الاقتصادي في الهند
- فعالية القطاع الخاص يتأتى من تفاعل أربع مكونات وهي مؤسسات الحكم وراس المال الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي وراس المال العيني.

3/Monique Nsanzabaganwa, Uncertainty and Private Sector Response to Economic Development Policy in Post-Genocide Renocide Rwanda.

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة إلى فهم السمات الرئيسية الناجحة لبلد رواندا من 1990-2011 واستكشاف عمليات صنع السياسات جراء النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول النامية ركز هذا البحث على استجابة القطاع الخاص لسياسة التنمية المتبعة تحت إشكالية ماهي العوامل الكامنة وراء التنفيذ الناجح لسياسة التنمية الاقتصادية ؟ مع التركيز على سياسة استخدام الأراضي وانعكاسها على الأداء الاقتصادي حيث تمت في هذه الدراسة الغاء نظرة على ثلاث بلدان للتجربة التنموية وهي الصين كمثال عن دولة رسخت نظاما السوق وكوريا الجنوبية كرمز لبرغماتية الدولة وموريشيوس التي تعتمد على جهات فاعلة خاصة حيث استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لدراسة النظم الاجتماعية المعقدة تعددت أدوات هذا البحث كاستخدام الملاحظة والمقابلة وتطبيقيا استخدم الباحث نموذج ترابط النظرية الاجتماعية.

توصلت النتائج الى مايلي :

- ✓ يعتمد نجاح السياسات على عملية تحسين الجهات الفاعلة الخاصة وتفعيل دور القطاع الخاص وروح القيادة.
- ✓ شرط ضروري الحصول على محتوى السياسة.

4/Robin Davies and Margaret Callan,The role of the private sector in supporting economic growth and reducing poverty in the indo -pacific region, Development, Policy Centre Crawford School of Public Policy.N6, The Australian National University, May 2014.

يهدف هذا البحث إلى دراسة فرص توسيع القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادي حيث تطرق إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات الأسترالية والدولية لدعم التنمية و النمو الشامل في البلدان الشريكة ودعم الحكومة الاسترالية للقطاع الخاص واهم القيود التي قد تحد من قدرته ودور الشراكة بينه وبين الحكومة لاستفادة الاقتصاد منه; قدم الباحثان احصائيات لمستوى المساعدات التي تخصصها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية DACالتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المتمثلة في مساعدات البنى التحتية كمؤشر لدعم القطاع الخاص قدم الباحثان بانه ينبغي على الوزارة الخارجية والتجارة لأستراليا dfat وضع استراتيجيات واهداف فاعلة لدعم القطاع الخاص بتحويل موارد المشاريع الضعيفة الى موارد مشاريع ذات قدرة إنتاجية فاعلة وبناء القدرات التجارية وتعزيزها للبلدان النامية، اهم نتائج الدراسة كانت كما يلي :

- دور dfat في تدعيم نمو وتعزيز جهود التنمية.
- ضعف دور الحكومات في وضع الأطر الصحيحة لتنمية القطاع الخاص.

5-Dean Allison, M.P.Chair, The role of the private sector in the international development, Report of the Standing Committee on Foreign Affairs and International Development, November2012.

تناول هذا التقرير الدورة السادسة للبرلمان حيث عالجت اللجنة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لكندا التابعة لمجلس العموم حيث تناول وجوب الاعتراف بالجهات الفعالة للقطاع الخاص كدور تنموي وكقوة رئيسية في التنمية وذلك من خلال الاستثمار وخلق الأعمال والابتكار وخلق المعرفة مع ضرورة المناداة بحكومة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت المناقشة الى مايلي:

- وضع اطار قانوني لمساءلة الشركات في كندا وانشاء هيئات للوصول الى سبل الانتصاف القضائية.
- تدعيم الحكومة لأصحاب المصلحة والمقاطعات الرؤساء لإلزامية الإفصاح عن المدفوعات التي تقدمها الى الحكومات الأجنبية.

6-Andi Herman Jaya, Analysis of Effect of Private Investement on Economic Growth in Palu City, The Period 2011-2021, Mantik Journal 5 (2022) 2825-2829, Faculty of Economics and Business, Tadulako University, Indonesia.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطور الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في منطقة بالو تم استخدام المنهج الوصفي واستخدام نموذج انحدار خطي بسيط اخذ الباحث متغيري النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة GRD والاستثمار الخاص INV كنسب وباستخدام برمجية spss حيث المعادلة كالتالي **Y=0.445+0.136X** و جدت المخرجات ان المعلمة الثابت مساوية ل0,445 ومعامل الاستثمار وجد 0,136 معامل الارتباط0,67 مما يعني ارتباط جيد بين المتغيرين ووجود معنوية لكلاهما أيضا ومنه الاستثمار الخاص له تأثير ايجابي و هام على النمو الاقتصادي استخلصت الدراسة ان :

- ✓ مدينة بالو تحاول تحسين نفسها لأجل عملية التنمية.
- ✓ يمكن اشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في اشراك اموالهم للتنمية داخل مدينة بالو.

7-Bosede Awoyemi et al, What role does private sector development play in Nigeria's economic growth ? journal of problems and perspectives in management, 2022.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة التأثير القصير وطويل المدى الذي يلعبه تطوير القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لسنة 2020/1980 تحت إشكالية، ماهو الدور الذي تلعبه تنمية القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لنيجيريا ؟ حيث تم التطرق للموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لقياس العلاقة بين تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي حيث تم استخدام منهجية التكامل المشترك بين المتغيرات وبقياس العلاقة تم التوصل الى مايلي :

- ✓ تطوير القطاع الحاص يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي لنيجيريا.
- ✓ تكوين راس المال وسياسة الخصخصة تساهم جميعها في تعزيز النمو في المدى القصير والبعيد.
- ✓ ضرورة إعادة هيكلة السياسات وزيادة الاستثمار المحلي وتشجيع الخصخصة وغيرها من السياسات لتشجيع تنمية القطاع الخاص.

8/Yousfi Imane, Public Investments and Economic Growth in Algeria: A VAR Approach, Ecoomic and Management Research Journal, Vol:16, N°02 ، year 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر الاستثمارات العامة والخاصة على النمو الاقتصادي خلال فترة 1998-2020 لتحديد تأثير استثمار القطاع الخاص على النمو الاقتصادي لتقييم كفاءة خطط الاستثمار العامة وتناول إشكالية تأثير الاستثمار الخاص والعام على النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام نموذج VAR باستخدام المنهج الوصفي التاريخي و المنهج الاستقرائي تشير نتائج تحليل التباين إلى ازدياد نسبة للاستثمار العام اما الخاص يبقى على حاله عدم كفاءة المشاريع العامة والفساد وضعف الرقابة مع ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات منخفضة ومركزة في في بعض القطاعات وبالتالي فان تأثيرها على النمو منخفض لاسباب منها تهميشه و نقص تنميته وبالتالي فان :

الاستثمارات العامة والخاصة ليست محددات للنمو في المدى القصير.

على المدى البعيد يوجد علاقة ذات معنوية بين الاستثمارات العامة ونمو الاقتصادي

المطلب الثالث : محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

الجدول رقم1 : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة .

الدراسة السابقة	تتفق مع الدراسة الحالية	تختلف مع الدراسة الحالية
1/ دراسة مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص للدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه	يشتركان في المتغيرات والمكان.	تختلف معها في الموضوع ولم تحدد فترة للدراسة وهي دراسة تحليلية وصفية ولم تكن دراسة قياسية.
2/دراسة عبد الحفيظي عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي رسالة ماجستير.	المكان كما أنها تستخدم نهج القياس الاقتصادي من خلال دالة كوب دوغلاص.	تختلف من ناحية الفترة المدروسة.
3/دراسة بوشوك سناء، أداء القطاع الخاص في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية، أطروحة دكتوراه.	المكان الدراستان تشتركان في متغير التجارة الخارجية	تختلف معها في الموضوع كما ان الدراسة استخدمت لكل متغير فترة دراسة
4/دراسة سعد مقص ولعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص في ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر	المكان. تشترك في متغير الاستثمار الخاص من خلال طور عدد المشاريع .	تختلف معها في الموضوع لم يذكر فترة الدراسة بل استخدم لكل متغير فترة دراسة
5/دراسة زاهي ياسين، مساهمة القطاع	المكان.	تختلف في الفترة.

الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين (2017/1990).	تستخدم نهج القياس الاقتصادي من خلال انحدار متعدد خلال فترتين وتشتركان في متغير التجارة الخارجية.	وفي النموذج المعتمد.
6/دراسة قريشي سامي , صالحي عبد العالي , مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة قياسية حالة الجزائر 2018/1982	المكان. تستخدم نهج القياس الاقتصادي var	عدم استخدام متغيري دراستنا تختلف في الفترة.
7/M . Albert Demirboğan, Geçiş Ekonomilerinde 'Yeni Özel Sektör' Gelişiminin Büyüme Üzerindeki Etkisi, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi.	اهمية القطاع الخاص كمصدر للنمو.	المكان والمدة والموضوع لم تستخدم الأسلوب القياسي
8/Manoj Agarwal, Role of the private sector and inclusive growth in emerging economic the Indian scenario.	العنوان. تحديد المكونات الفاعلة في القطاع الخاص.	المكان الهند. عدم تحديد فترة . عدم استخدام نموذج قياسي.
9-Monique Nsanzabaganwa1 Uncertainty and Private Sector Response to Economic Development Policy in Post-Genocide Renocide Rwanda.	نفس العنوان بالإضافة الى التطرق الى جانب القطاع الخاص كمؤشر مهم	الكاتب تعرض للموضوع من جانب اجتماعي لا من جانب اقتصادي قياسي كما نه لم يحدد فترة عدم تناول المنهج القياسي
10/Robin Davies and Margaret Callan The role of the private sector in supporting economic growth and reducing poverty in the indo -pacific region ،Development Policy Centre	نفس العنوان والتطرق الى القطاع الخاص كاهم اجراء للنمو	عدم استخدام نموذج قياسي عدم تحديد فترة اختلاف البلد
11/Dean Allison , M.P.Chair ،The role of the private sector in the international development	تناول موضوع القطاع الخاص كاحد أسباب معززات النمو في كندا.	عدم تعيين فترة. اختلاف البلد و الموضوع.
12/Andi Herman Jaya, Analysis of Effect of Private Investement on Economic Growth in Palu City ,The Period 2011-2021,.	استخدام نموذج القياسي الاقتصادي والاشتراك في متغير استثمار القطاع الخاص.	اختلاف البلد والفترة.

13/ Bosede et al, What role does private sector development play in Nigeria's economic growth ?	نفس العنوان. استخدام نهج القياس الاقتصادي تشابه الفترة	اختلاف البلد. التاثير المباشر بين قطاع خاص ونمو في نيجيريا.
14/Yousfi ImanePublic Investments and Economic Growth in Algeria: A VAR Approach.	استخدمت أسلوب الاقتصاد القياسي الاشتراك في متغير الاستثمار الخاص نفس البلد.	تحديد فترة مختلفة لكنها مقاربة لدراستنا. اختلاف صياغة العنوان.

المصدر من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

كل الدراسات السابقة تشابهت في المتغيرات المذكورة خاصة التشغيل والقيمة المضافة والاستثمار الخاص عدا تقرير Robinو Dean ورسالة Monique.

كل الدراسات السابقة أبدت اهتمام لتنمية القطاع الخاص وعوامل نموه حاولت تحديد عوامل تنمية قطاع خاص وعوامل باعتباره ركن أساسي للدراسة ومن ناحية النتيجة كل الدراسات نادت برفع حواجز تنمية قطاع خاص كأداة جد مهمة

كل دراسات استخدمت البعد الزمني لبعض متغيرات عدا دراستي Robinو Dean ورسالة Monique.

كملخص للمقارنة تميزت دراسة الحالية بما يلي :

- تستخدم أسلوب قياسي جديد.
- لإضافة الى فترة 1990إلى2019 والتي تعتبر فترة حديثة مقارنة بفترات الدراسات السابقة.
- الاعتماد على البيانات الحديثة.
- متغيرات الدراسة والتي تعتمد على الاستثمار الخاص والتجارة الخارجية.
- تختلف من ناحية من خلال النتائج أيضا.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري للموضوع لكلا المتغيرين حيث عالجنا بعض الدراسات السابقة بغية التعرف أكثر على جوانب الموضوع ومن خلال الدراسات السابقة باعتبارها ركيزة البحث وجدنا هناك بعض الحكومات الأجنبية لا تولي للقطاع الخاص أي أهمية وهناك من تولي له أهمية الا ان معظم القرارات والقوانين لم تكن جديرة لتنميته وخلصت معظم الدراسات على ضرورة رفع حواجز عن القطاع الخاص أما بالنسبة داخل البلد خلصت أن اغلب الدراسات والتي خلال فترات مختلفة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في نمو كانت ضعيفة وأن هناك قطاعات تساهم في نمو دون غيرها وسنعتمد في الفصل الثاني على مجموعة أدوات لقياس علاقته مع نمو الاقتصادي.

الفصل الثاني : الدراسة القياسية لدور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي

تمهيد :

بعد ان تطرقنا لمفهوم كل من القطاع الخاص والنمو الاقتصادي والدراسات السابقة وعرض أهم نتائج هذه الأخيرة سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة القياسية للعلاقة بينهما حيث سنعرض الأدوات المستخدمة والنموذج المتبع والوقوف على مختلف المتغيرات وهنا نسلط الضوء على الاستثمار الخاص بدوره أداة مهمة وهذا باستخدام نموذج برمجية Eviews 12 وذلك بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL .

المبحث الاول : عينة وادوات الدراسة.

المبحث الثاني : مناقشة النتائج.

المبحث الأول : عينة وادوات الدراسة

للوقوف أكثر على متغيرات الموضوع سوف نقوم بذكر عينة وأدوات الموضوع ليتسنى الفهم الصحيح للمنهجية وسنمر بالمراحل المتبعة للنموذج المقترح والذي تبين حسب الدراسة على النهج التالي :

المطلب الأول : تقديم متغيرات الدراسة

قصد دراسة العلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي سنتبع نموذج ARDL وفق الشكل التالي :

مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في القطاع الخاص للجزائر خلال فترة 1990-2019

المتغير التابع:

- **النمو الاقتصادي** : ونرمز له بGdp بعد ادخال لوغاريتم نرمز له LGDP

المتغيرات المستقلة:

- **استثمار الخاص** : ونرمز له ipriv بعد إدخال اللوغاريتم نرمز له LIPRIV
- **الاستثمار العام**: ونرمز له ب igov بعد ادخال اللوغاريتم نرمز لهLIGOV .
- **الصادرات**: ونرمز له بالرمز exports بعد ادخال اللوغاريتم نرمز له بLEXPORT .
- **الواردات**: نرمز له بالرمزimports وبعد ادخال اللوغاريتم نرمز له بL IMPORT

تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2019

النمو الاقتصادي :

لم تشهد الجزائر فترة التسعينات نمو اقتصادي ملحوظ نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي الصعب في ذلك الوقت. مما تسبب في فترة ركود حاد للجزائر ثم بداية من 1998 نلاحظ تحسن الأوضاع إلى حد ما وذلك راجع إلى تنفيذ برامج التنمية والإصلاحات الاقتصادية آنذاك، لكنها لم تكن كافية لدفع النمو بشكل قوي. بعد ذلك يسجل النمو الاقتصادي تسارع أكبر بداية من 2001 ، وذلك بفضل برامج الإنعاش التي اتخذتها الجزائر منذ عام 2001 حتى عام 2019. تضمنت هذه البرامج جهودًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم الدعم اللازم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. تم تنفيذ برامج إنعاش متعددة الجوانب وبرامج دعم وتوطيد القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي.

الشكل رقم (2–1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الدراسة خلال الفترة 1990–2019

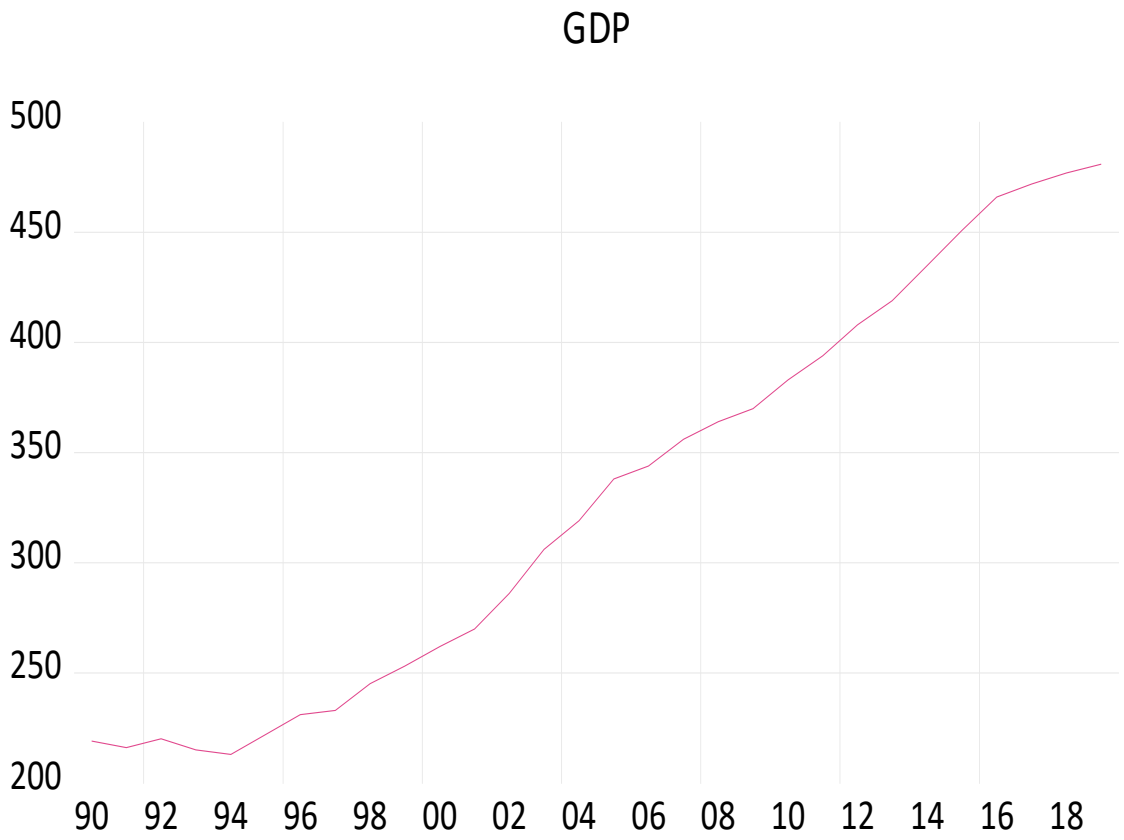

المصدر : مخرجات eviwes 12

الاستثمار الخاص :

شهد استثمار القطاع الخاص في الجزائر عدة مراحل. في بداية التسعينات، تأثر القطاع الخاص بشكل سلبي بالاقتصاد الريعي وشهد انخفاضًا مستمرًا بعد أزمة النفط في عام 1986. على الرغم من الإطار القانوني الذي تم وضعه لتعزيز القطاع الخاص وجعله أداة مهمة للانفتاح الاقتصادي، إلا أنه حتى عام 2008 لم يشهد أي ارتفاع يذكر.

منذ الفترة من عام 2009 إلى 2018، شهدت استثمارات المؤسسات الخاصة زيادة، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها. وفقًا لإحصاءات الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، يمثل القطاع الخاص 28.20% من القيمة الإجمالية للتمويل للمشاريع الجديدة في عام 2002. يمكن تفسير هذا الارتفاع الجيد في استثمار القطاع الخاص بالوضع الأمني الجيد في البلاد، بالإضافة إلى الوضع المالي الجيد الناتج عن إيرادات النفط العالية. وقد أدى هذا إلى قيام الدولة بالاستثمار في مختلف المجالات.

من المهم أن نلاحظ أن الاستثمارات في القطاع الخاص لا تزال بحاجة إلى دعم وتعزيز مستمر من قِبل الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة. يجب أن تستمر الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات المنظمة لتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، مع الاهتمام بتوفير بيئة عمل ملائمة وتشجيع المبادرة الخاصة وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص.

الشكل رقم (2-2) تطور الاستثمار الخاص الدراسة خلال الفترة 1990-2019

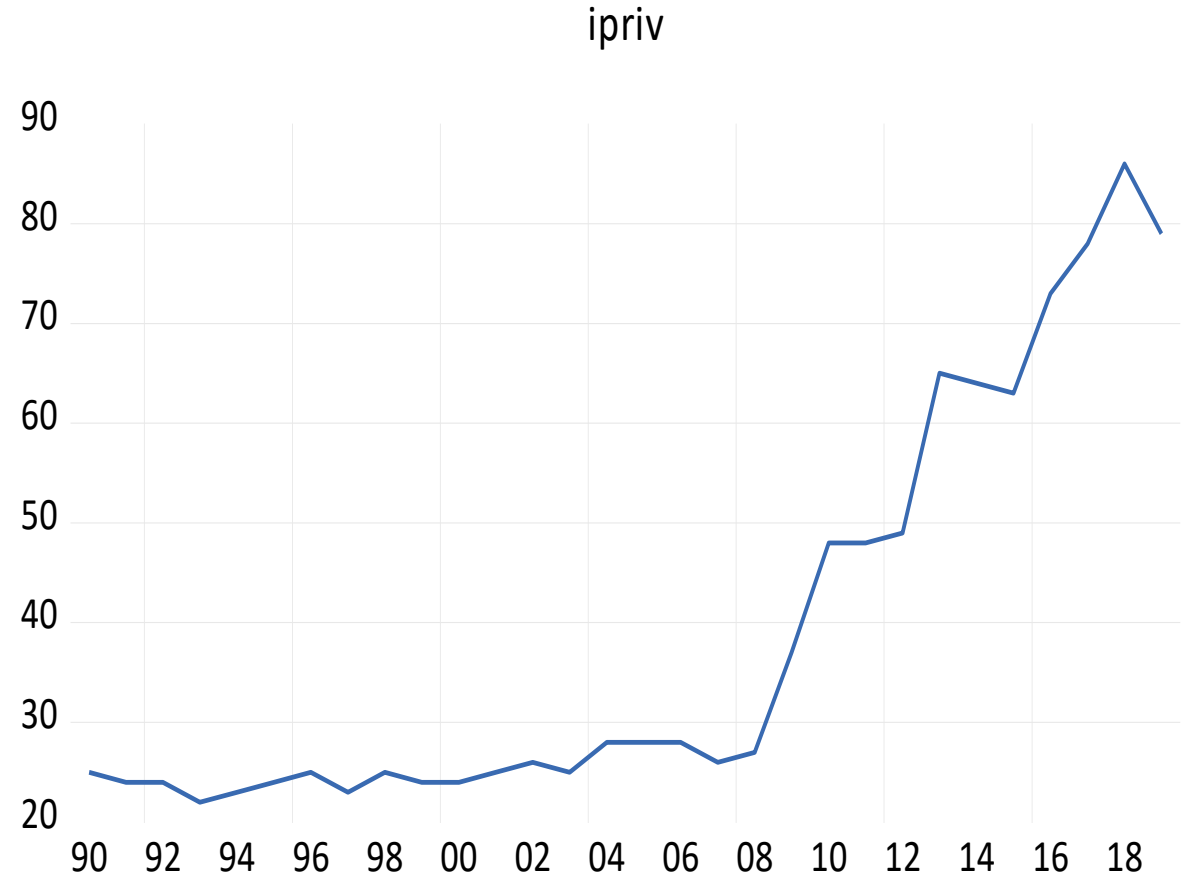

المصدر : مخرجات Eviews 12

الاستثمار العام :

يعتبر الاستثمار العام أداة جد هامة للدولة فهو أداة حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر، تم اتخاذ مجموعة إجراءات من التدابير التشريعية لدعم الاستثمار العام. رغم ذلك سجل الاستثمار العام خلال فترة التسعينات، وذلك بسبب العجز الكبير الذي تم تسجيله خلال تلك الفترة نتيجة الانفاق المتزايد كزيادة أجور العمال مثلا، بعد ذلك يسجل الاستثمار العام ارتفاع اعتبارا من سنة 1998، نتيجة تزايد الانفاق العام أنذك لإخراج الاقتصاد الجزائري من نفق الديون.

في عام 1999 بلغت نفقات التجهيز حسب الديوان الوطني للإحصاء 186.99 مليار دولار حيث استحوذ القطاع الخاص على الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة. بفضل هذا الاستثمار تمكنت البلاد من دعم النشاط الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية والطرقات. الجدير بالذكر أن الانفاق الاستثماري على هذه المشروعات بلغ حوالي 730 مليار دولار من 2001 إلى2003 هذه الفترة شهدت أيضا تحسنا في أسعار البترول، مما أدى تحسن معدلات النمو.

استمر الاستثمار العام في الإرتفاع بفل برامج الإنعاش طويلة المدى إضافة إلى وبرامج الدعم التي تم تنفيذها في الفترة 2005-2009 وتابعت الجزائر الاستثمارات الكبرى خلال فترة 2010 – 2014، ومع ذلك شهد الاستثمار العام انخفاضا بعد 2016 وذلك بسبب الحاجه إلى ترشيد النفاق.

الشكل رقم (2–3) تطور الاستثمار العام خلال الفترة 1990–2019

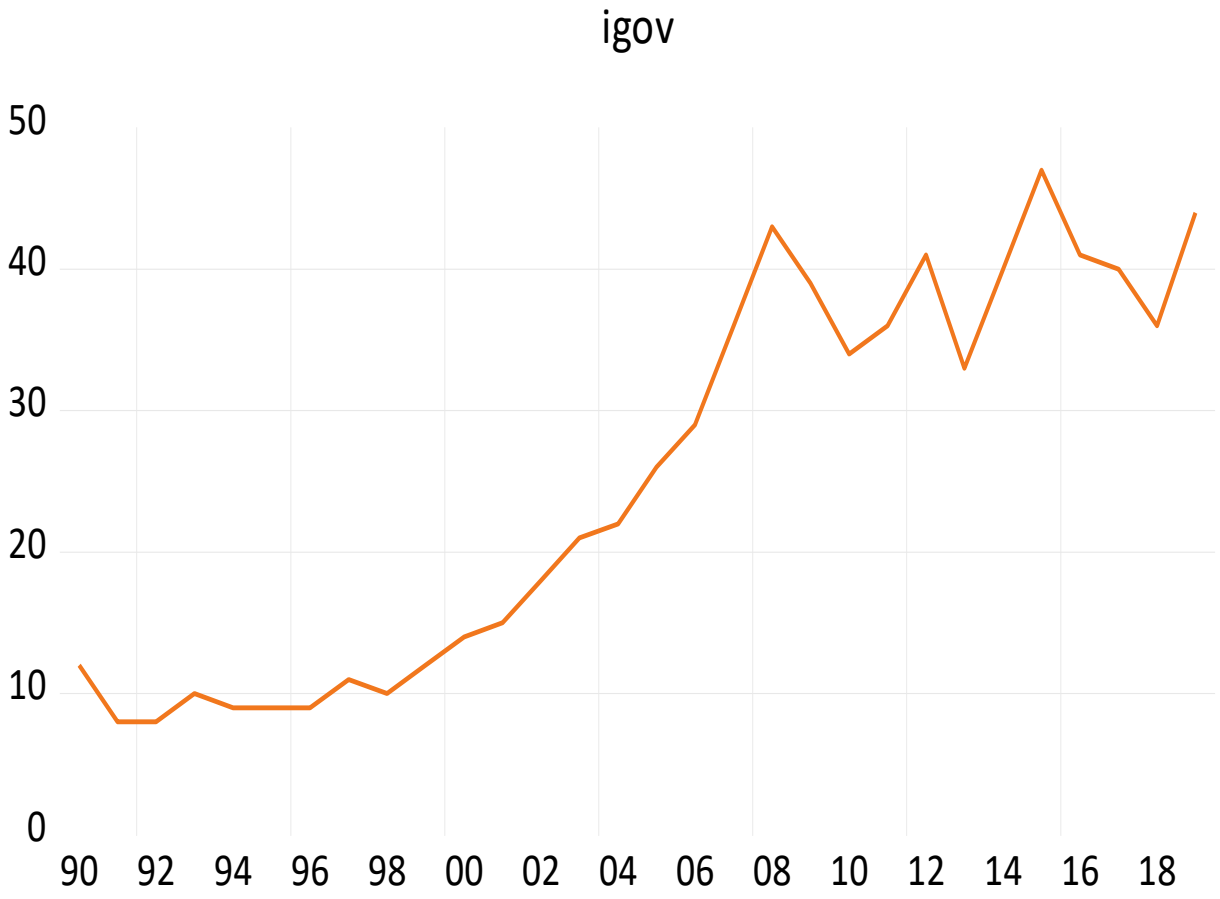

المصدر : مخرجات Eviews 12

تُظهر البيانات تذبذب في قيم الصادرات الجزائرية على مدى العقود القليلة الماضية. خلال الفترة من 1990 إلى 1994، شهدت البلاد تدني في قيم الصادرات بسبب تدهور أسعار البترول والأزمات الاقتصادية التي تلها. تمكنت البلاد من تحقيق تحسن كبير في هذا السياق حتى العام 2004، حيث بلغت قيمة الصادرات أعلى مستوى لها وصولًا إلى 74217611731. وكان ذلك نتيجة لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تم تنفيذها وتحسن أسعار البترول.

ومع ذلك، شهدت الفترة اللاحقة انخفاضًا في قيم الصادرات، وذلك بسبب تراجع متوسط أسعار النفط. تأثرت الجزائر بشدة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في 2008، والتي أدت إلى انخفاض في قيم الصادرات حتى العام 2013. وبعد فترة من الاستقرار، شهدت قيم الصادرات انخفاضًا آخر حتى العام 2019.

يمكن أن يعود سبب زيادة الصادرات إلى عدة عوامل، بما في ذلك القدرة المحدودة على الإنتاج، والتغيرات في الأسعار، وجودة المنتجات. يعتبر النفط العنصر الرئيسي في صادرات الجزائر، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على قيمة الصادرات. في الجزائر، الصادرات غير النفطية تشكل جزءًا صغيرًا جدًا من الصادرات الإجمالية، مما يدل على ضرورة التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (2–4) تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990–2019

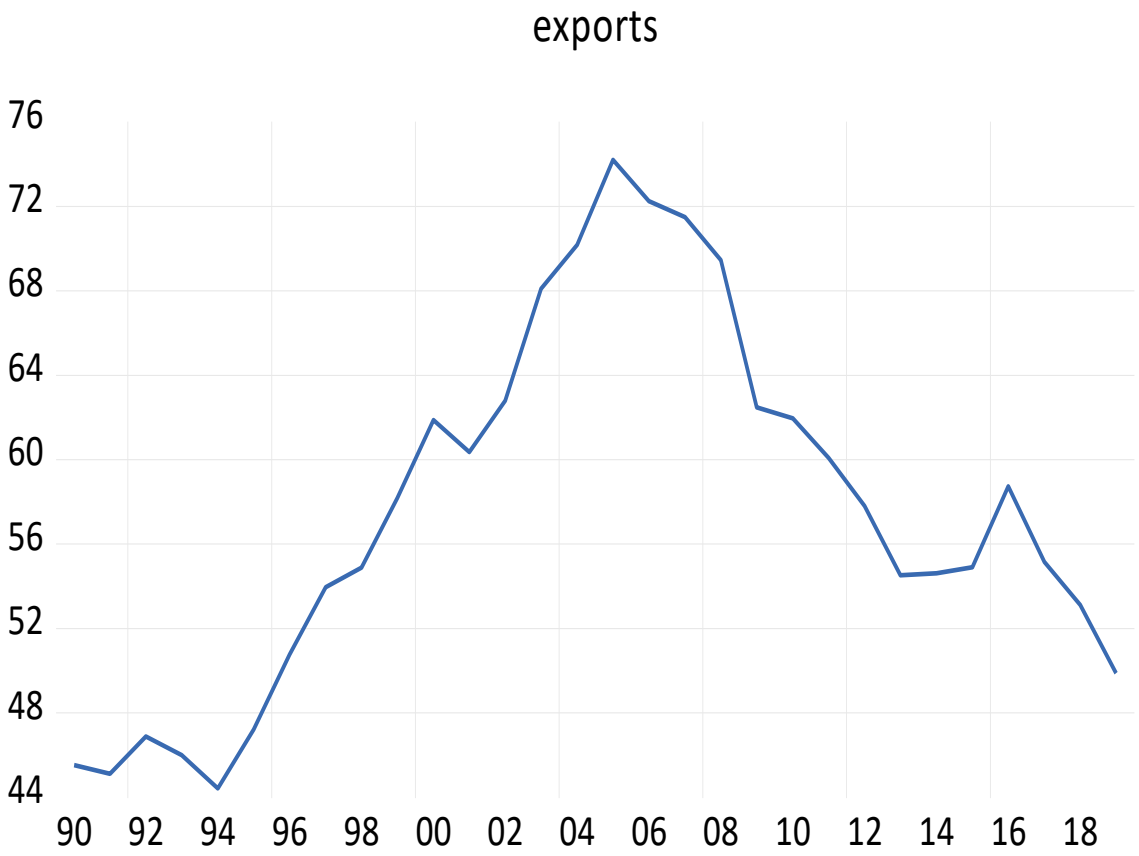

المصدر : مخرجات Eviews 12

بالنسبة للواردات :

لقد شهدت قيم الواردات في الجزائر تذبذبًا حتى العام 2000، وذلك كنتيجة للإصلاحات الهيكلية التي جرت خلال تلك الفترة. بدأت القيم ترتفع من العام 2001 حتى العام 2010، وخاصة السلع التجهيزية. هذا الارتفاع يمكن ربطه بالخطط الاقتصادية التي نفذت خلال هذه الفترة، والتي غالبًا ما تتطلب تمويلًا كبيرًا.

ومع ذلك، بدأت القيم تتراجع بعد العام 2015، مع تباين ملحوظ في القيم. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لعجز الحكومة في تنويع الاقتصاد، ومحاولاتها لتنفيذ سياسة للحد من الواردات بدءًا من العام 2015، ومن بين الواردات التي تستوردها الجزائر، تعتبر التجهيزات الصناعية ضرورية لتنفيذ جميع البرامج والخطط الاقتصادية التي تعتمدها البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تستورد الجزائر أيضًا مجموعة واسعة من السلع الأخرى بما في ذلك السلع الاستهلاكية، والتجهيزات الزراعية، والمواد الغذائية، وغيرها، والتي تلعب جميعها دوراً مهماً في توفير الحاجات الأساسية للشعب الجزائري.

الشكل رقم (2–5) تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990–2019

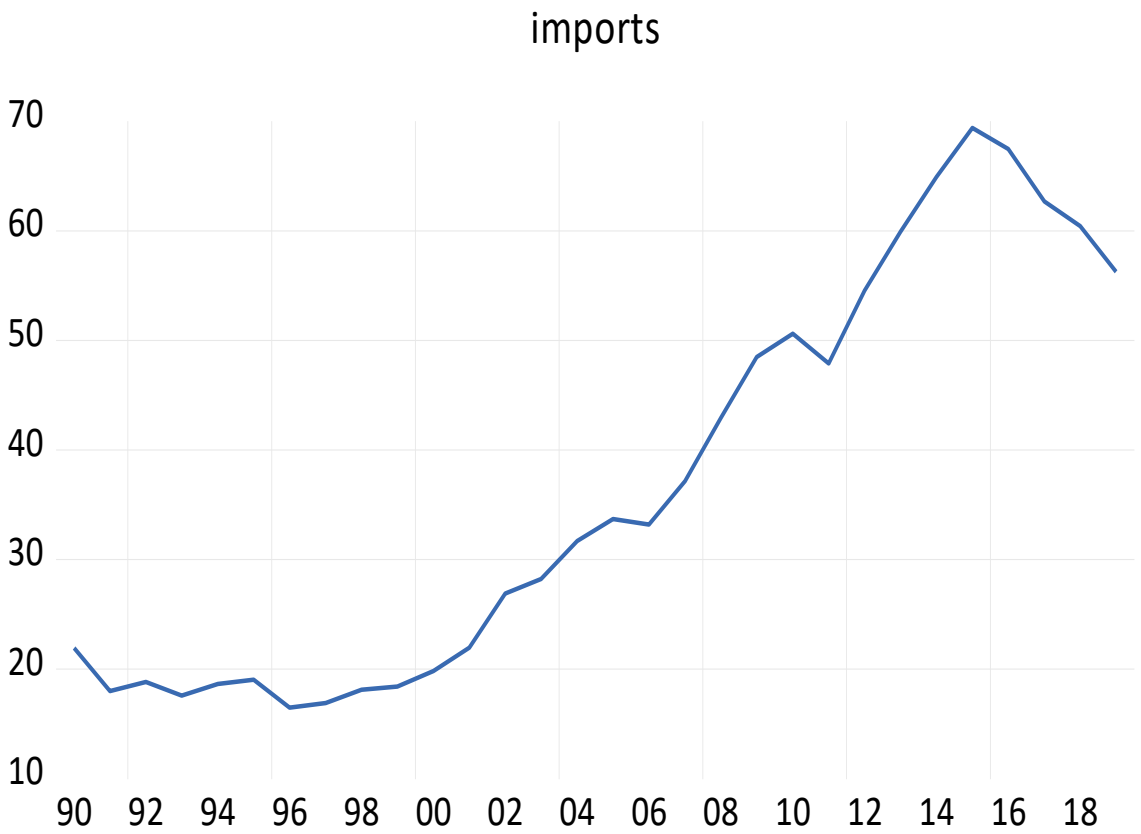

المصدر : مخرجات Eviews 12

الإحصاءات الوصفية :

حسب الجدول رقم (**2–1**) أعظم قيمة Gلناتج المحلي الإجمالي 6.17 وأدنى قيمة قدرت ب 5.36وسجل قيمة وسطية قدرت ب 5.75 مع انحراف معياري يبلغ0.28 هذا يعني أن هنالك تفاوت كبير في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

الاستثمار العام كانت القيمة الأعظمية المسجلة خلال فترة الدراسة 3.85 والقيمة الدنيا هي 2.07 وقيمة وسطية 3.04 مع انحراف معياري بلغ 0.63 ما يعني أن هنالك تفاوت كبير في الاستثمار العام . أما الاستثمار الخاص يسجل قيمة أعظمية قدرت ب 4.54 وقيمة دنيا قدرت ب 3.09 وقيمة وسطية قدرت ب 3.54 وانحراف معياري بلغ 0.46 ما يشير إلى أن الاستثمار الخاص يتفاوت أكثر من الاستثمار العام .

بالنسبة للصادرات و الواردات : تسجل الصادرات كانت القيمة الأعظمية لها 4.30 والقيمة الدنيا لها 3.79 بانحراف معياري 0.15 أما الواردات قيمة أعظمية تقدر ب4.24 وقيمة دنيا تقدر ب 2.80 وقيمة وسطية 3.47 مع انحراف معياري بلغ 0.51 ما يعني أن الواردات تتفاوت بشكل كبير وفقا للانحراف المعياري . ما يشير إلى أن الواردات أيضا تتفاوت بشكل كبير ولكن بمقدار أكبر من الصادرات.

الجدول رقم (2–1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	LGDP	LIPRIV	LIGOV	LEXPORT	LIMPORT
Mean	5.756213	3.544928	3.045310	4.041849	3.476671
Median	5.794118	3.276967	3.174569	4.033700	3.479125
Maximum	6.175867	4.454347	3.850148	4.306899	4.240319
Minimum	5.361292	3.091042	2.079442	3.793690	2.801541
Std. Dev.	0.287859	0.466034	0.636311	0.151330	0.516950
Skewness	-0.006726	0.805929	-0.246680	0.029243	0.099073
Kurtosis	1.535072	1.983541	1.423665	2.047736	1.423007
Jarque-Bera	2.682744	4.539091	3.410294	1.137784	3.157710
Probability	0.261487	0.103359	0.181746	0.566152	0.206211
Sum	172.6864	106.3478	91.35930	121.2555	104.3001
Sum Sq. Dev.	2.403025	6.298452	11.74186	0.664119	7.749888

المصدر : من اعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 12

المطلب الثاني : النموذج القياسي المتبع

لتحديد العلاقة بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي سوف نستخدم نموذج ARDL والذي سوف نتطرق إليه وإلى خطواته كالتالي

السلاسل الزمنية :

تتكون بيانات السلاسل الزمنية من مشاهدات متغير واحد أو أكثر خلال فترة من الزمن، منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل : سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري، أسبوعي، يومي، كل ساعة. ومن الأمثلة على بيانات السلاسل الزمنية أسعار الأسهم، والناتج المحلي الإجمالي GDP، وعرض النقد، وغيرها .[1]وقد خصص الإحصاء مجالا منفردا لتحليل البيانات الزمنية يعرف بمجال السلاسل الزمنية والذي تطور تطورا هائلا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بسبب المنهجية الحديثة التي قدمها العالمان بوكس G.E. Box وجنكيزG.M. Jenkins في سنة 1976 والتي يمكن اعتبارها بحق البداية الحقيقية التحليل الحديث السلاسل الزمنية والسبب الحقيقي وراء القفزات العلمية الهائلة التي حدثت في هذا المجال[2].

نموذج ARDL : ركز التحليل القياسي في العديد من الأبحاث النظرية والدراسات التجريبية على البحث في العلاقات الطويلة الأجل عند الاختلاف في الاتجاه ودراسة التكامل المشترك فيها أيضا، ومن أجل ذلك تم استعمال منهجيةARDL الذي طوره(Pesaran, Shin Smith, 2001)،حيث لا يتطلب هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، ويمكن تطبيقه بغض النظر إذا كانت السلاسل متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط بينهما،

[1] خالد محمد السواعي، **مبادئ الاقتصاد القياسي**، دار الكتاب الثقافي الأردن، 2018، ص28.

[2] سمير مصطفى شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، ط1، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص7 .

كما أنه في حالة العينات صغر العينة من الصعب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة، ففي هذه الحالة يلعب نموذج ARDL دور مهم في نمذجة السلاسل غير المستقرة .[1]

استقرارية السلاسل الزمنية

في تحليل الانحدار الذي يتضمن بيانات السلاسل الزمنية هنالك افتراض حاسم هو أن السلسلة قيد الدراسة، تكون مستقرة أو ساكنة. بشكل عام تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان متوسطها وتباينها ثابتا مع الزمن مع مرور الوقت وتعتمد قيمة التغاير بين فترتين زمنيتين فقط على المسافة أو الفجوة بين الفترتين وليس الزمن الفعلي الذي يتم فيه حساب التغاير [2].

السلسلة تكون مستقرة اما عن طريق الرسم البياني أو دالة الارتباط الذاتي أو اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة ف مجموعة اختبارات .

التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينيات على يد Granger (1983) و Engle (1987) ، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس جنكيز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ . ترتكز هذه التقنية على السلاسل غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي لتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية [3].

التكامل المشترك بواسطة Bound Test

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود **Bound Test** وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية Fالمحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and all، يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إن كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا توجد علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات وذلك من خلال بين المتغيرات [4].

خطوات نموذج ARDL : لاستخدام هذا المنهج نتبع الخطوات التالية: [5]

1/ تحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة.

2/ اختيار فترات الإبطاء المثلى للفروق والتي لا تكون بالضرورة متساوية بين المتغيرات.

3/ اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود (Bounds test to cointegration) ويتم هذا الاختبار من خلال اختبار فيشر على المقدرات الممثلة للعلاقة طويلة الأجل في المستوي، وتكون الفرضية الصفرية للاختبار في المعادلة كما يلي :

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = \cdots = B_{K+1} = 0$$

---

[1] عبد اللطيف حمريط، دحماني محمد ادريوش، **العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL و NARDL للفترة 1970–2018**، مجلة الاستراتيجية والتنميةالمجلد11، العدد2، فيفري2021، ص430.

[2] دامور غوجاراتي، **الاقتصاد القياسي بالأمثلة**، ترجمة مها محمد زكي، الطبعة الأولى، دار حمير للنشر، مصر ،2010، ص .355

[3] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص289.

[4]أحلام خليفة، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990–2018** باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد06 عدد10، جامعة البليدة، جوان 2010، ص 171.

[5]مقراني حميد، **العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي لحالة الجزائر للفترة الممتدة من 1970–2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2020-2021، ص 168.

لكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية، ولهذا يتم مقارنة الإحصائية F_{sta}مع القيمتين الحرجتين قيمة دنيا عند$I(0)$ وقيمة عليا عند $I(1)$المقترحة من طرف Pesaran et al 2001

وهنا يمكن تقسيم نتائج اختبار الحدود إلى 3 حالات :

أ/إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى $F_{sta} > I(1)$: نرفض فرضية العدم وبالتالي هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات.

ب/ إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من الحد الأدنى $F_{sta} < I(1$: نرفض فرضية العدم H_0 وبالتالي هنالك علاقة تكامل مشترك غير موجودة بين المتغيرات.

ج/ إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى $I(0) < F_{sta} < I(0)$: ففي هذه الحالة نتائج اختبار الحدود غير محسومة.

4/ تقدير معادلة الأجل الطويل في حالة وجود تكامل مشترك.

5/ استخلاص نموذج ال ARDL للأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ : ويكتب النموذج الذي يصف العلاقة قصيرة الأجل

6/ اختبارات صلاحية النموذج المقدر

المبحث الثاني : مناقشة النتائج

نحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي والذي يمر بمراحل سالفة الذكر سنقوم بتطبيقها على البرنامج حيث تم ادخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة لمعرفة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في النمو الاقتصادي كما يلي :

المطلب الاول : نتائج الدراسة

أولا /اختبار الاستقرارية :

قبل البدء بأي خطوة واختيار النموذج المناسب للابد من اختبار استقرارية السلاسل وتحديد درجة تكاملها وفي هذا النموذج اختبار الاستقرارية موضح في الجدول التالي وذلك اعتمادا على اختبار ديكي فولر المطور في ثلاث نماذج لكل متغير :

الجدول رقم (2-2) نتائج اختبار الاستقرارية بواسطة جذر الوحدة.

المصدر : من اعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 12.

المتغيرات	النماذج	المستوي			الفرق الاول			د رجة التكامل
		محسوبة	مجدولة	احتمال	محسوبة	مجدولة	احتمال	
lgdp	Trend and intercept	-2.69	-3.57	0.2	-3.50	-3.58	0.05	**I(1)**
	Intercept	0.48	-2.96	0.9	-3.72	-2.97	0.009	
	Non	1.85	-1.95	0.9	-1.04	-1.95	0.02	**I(1)**
lipriv	Trend and intercept	-1.88	-3.57	0.6	-4.76	-3.58	0.003	**I(1)**
	Intercept	0.59	-2.96	0.9	-4.55	-2.97	0.001	
	Non	2.13	-1.95	0.9	-4.04	-1.95	0.0002	
Ligovo	Trend and intercept	-2.44	-3.57	0.3	-6.24	-3..58	0.0001	**I(1)**
	Intercept	-0.41	-2.96	0.8	-6.31	-2.97	0.00	
	Non	-1.41	-1.95	0.9	-5.45	-1.95	0.000	
lexport	Trend and intercept	-0.19	-3.57	0.9	-4.17	-3.58	0.01	**I(1)**
	Intercept	-1.58	-2.97	0.4	-3.32	-2.97	0.02	
	Non	0.29	-1.95	0.7	-3.39	-1.95	0.001	
limport	Trend and intercept	-2.50	-3.57	0.32	-4.26	-3.58	0.01	**I(1)**
	Intercept	-0.13	-2.97	0.9	-4.52	-2.97	0.001	

	0.0004	-1.95	-3.85	0.9	-1.95	1.83	Non	

تبين اختبارات جذر الوحدة أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول الامر الذي يدفعنا لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

ثانيا: تحديد درجة التأخير المثل

الجدول رقم (2-3) :فترة الابطاء المثلى للنموذج

Model	Specification	Model	Specification
Model 606	(1, 2, 2, 0, 2) ARDL	Model 286	(2, 3, 2, 0, 2) ARDL
Model 350	(2, 2, 2, 0, 2) ARDL	334 Model	(2, 2, 3, 0, 2) ARDL
Model 349	(2, 2, 2, 0, 3) ARDL	542 Model	(1, 3, 2, 0, 2) ARDL
Model 605	(1, 2, 2, 0, 3) ARDL	346 Model	(2, 2, 2, 1, 2) ARDL
Model 602	(1, 2, 2, 1, 2) ARDL	333 Model	(2, 2, 3, 0, 3) ARDL
Model 93	(3, 2, 2, 0, 3) ARDL	345 Model	(2, 2, 2, 1, 3) ARDL
Model 590	(1, 2, 3, 0, 2) ARDL	29 Model	(3, 3, 2, 0, 3) ARDL
Model 285	(2, 3, 2, 0, 3) ARDL	14 Model	(3, 3, 3, 0, 2) ARDL
Model 270	(2, 3, 3, 0, 2) ARDL	601 Model	(1, 2, 2, 1, 3) ARDL
Model 94	(3, 2, 2, 0, 2) ARDL	Model 10	(3, 3, 3, 1, 2) ARDL

المصدر : من اعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews12.

يتبين من الجدول أعلاه أن النموذج ARDL(1, 2, 2, 1, 2) هو أحسن نموذج تبعا لمعيار AIC للتباطؤ .

تقدير نموذج ARDL

الجدول رقم (2-4) نتائج تقدير النموذج المختار ARDL(1.2.2.0.2) .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.304487	0.147579	2.063210	0.0557
LIPRIV	0.062299	0.064631	0.963917	0.3494
LIPRIV(-1)	0.077963	0.065222	1.195353	0.2494
LIPRIV(-2)	0.136153	0.043297	3.144649	0.0063
LIGOV	0.038416	0.049694	0.773049	0.4508
LIGOV(-1)	0.048776	0.045074	1.082145	0.2952
LIGOV(-2)	0.092214	0.029007	3.178958	0.0058
LEXPORT	0.287536	0.040448	7.108710	0.0000
LIMPORT	0.017680	0.043205	0.409215	0.6878

LIMPORT(-1)	0.044225	0.044173	1.001180	0.3316
LIMPORT(-2)	-0.131840	0.038746	-3.402705	0.0036
C	1.585665	0.482932	3.283412	0.0047
R-squared	0.999345	Mean dependent var		5.782930
Adjusted R-squared	0.998894	S.D. dependent var		0.279095
S.E. of regression	0.009281	Akaike info criterion		-6.224260
Sum squared resid	0.001378	Schwarz criterion		-5.653315
Log likelihood	99.13964	Hannan-Quinn criter.		-6.049717
F-statistic	2218.403	Durbin-Watson stat		2.025238
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews12.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ مايلي

معنوية المعلمات :

يمثل(LGDP(-1 متغير القيمة المتأخرة للناتج المحلي الإجمالي بلغت قيمة المعامل له 0.30 القيمة prob الخاصة بهذا المعامل هو0.05 ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5.% .

تمثل LIPRIV و(LIPRIV(-1 و(LIPRIV(-2 الاستثمار الخاص باللوغاريتم و التأخيرات الزمنية له حيث معلماته هي 0.064631 و0.077963 و 0.136153 على التوالي وهذا يعني أن عند زيادة الاستثمار الخاص في الفترة الحالية، الفترة السابقة، بنسبة 1% تؤدي إلى زيادات متوقعة في النمو الاقتصادي بنسبة 6% و7% و13% كما نلاحظ عدم معنوية معلمتا الاستثمار في الفترة الحالية والفترة السابقة واللتان تمثلان 0.007 بالنسبة للاستثمار الخاص في الفترة الحالية و 0.001 بالنسبة لمعلمة الاستثمار الخاص في الفترة السابقة والقيمتان أكبر من 0.05 وهي معلمات ليست دالة احصائيا عند مستوى معنوية 5.% عدا معامل (LIPRIV(-2 والذي جاء باحتمالية 0.006 أي له دلالة عند مستوى معنوية 5%.

تمثل LIGOV و (LIGOV(-1 و (LIGOV(-2 الاستثمار العام بالوغاريتم والتأخيرات الزمنية له حيث بلغت قيم معلماته 0.038416 و 0.048776و 0.092214على التوالي .وهذا يعني أنه عند زيادة الاستثمار العام في الفترة الحالية، الفترة السابقة، بنسبة 1% يتوقع زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 3 % و 4% و 9% مع ملاحظة عدم وجود دلالة إحصائية عدل متغير(LIGOV(-2 والذي يظهر باحتمالية 0.005 وهودال احصائيا عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة للصادرات والتي تظهر قيمة معلمتها 0.287536 أي أنه يزيد النمو بنسبة 28 % وتظهر دلالة إحصائية (prob=0.000)عند مستوى معنوية 5%

تشير LIMPORT و (LIMPORT(-1 و (LIMPORT(-2 إلى لوغاريتم الواردات والقيم السابقة لها والمعلمات على التوالي 0.017680و 0.044225و 0.131840- وتظهر القيمة الحالية والسابقة لها انهما معنويتان احصائيا حيث القيمة الاحتمالية هي 0.6878و 0.3316على التوالي عند مستوى معنوية 5 عدا (LIMPORT(-2

والذي يظهر علاقة سالبة مع النمو الاقتصادي وغير معنوية أي عد زيادة هذا الأخير بنسبة 1% ينخفض النمو الاقتصادي بنسبة 13%.

المعلمة الثابتة C معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها 0.004 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %

القدرة التفسيرية للنموذج :

بلغت R-squared قيمة جيدة وهي 0.99 وهو يعبر عن مدى قدرة النموذج في التفسير حيث أن 99% من التغيرات الحاصلة فسرت بواسطة المتغيرات المستقلة و 1% والمتبقية راجع لعوامل خارجية.

المعنوية الكلية للنموذج :

تظهر قيمة F-statistic قيمة 2218.403 وقيمة احتمالية لها 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 مما يعني أن النموذج ككل معنوي عند مستوى معنوية 5%.

أخيرا إحصائية دربن-واتسون (Durbin-Watson stat) هي 2.025238. هذه الإحصائية تتراوح عادة بين 0 و4، وتستخدم لاكتشاف وجود الارتباط الذاتي للأخطاء قيمة 2.025238 تعني أنه لا يوجد ترابط ذاتي في الأخطاء، وبالتالي نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

إذاً، يمكننا القول أن النموذج جيد بناءً على مؤشرات الأداء هذه. النموذج يشرح نسبة عالية جداً من التباين في المتغير المستقل، ولا يوجد ترابط ذاتي في الأخطاء، والنموذج ككل ذو دلالة إحصائية ولمن يجب أن نلاحظ أن بعض المتغيرات غير دالة احصائيا مما يعني أنها قد تكون غير ضرورية في النموذج .

ثالثا/ اختبار الحدود :للتأكد من وجود علاقة طويلة المدى نستخدم اختبار الحدود Bound test كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-5) : اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	20.74659	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
	Finite Sample: n=30			
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223

		1%	4.28	5.84

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر (20.74659) أعلى بكثير من القيم الحرجة لجميع مستويات الثقة، سواء للقيم الأصلية(Asymptotic) أو للقيم المحددة (Actual Sample Size) بناء على حجم العينة الفعلي. هذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج. بمعنى آخر، هناك علاقة طويلة الأجل مستقرة بين المتغيرات في النموذج.

رابعا/ تحليل نتائج طويلة وقصيرة المدى :

الأجل الطويل بعد اختبار التكامل المشترك Bound test ووجود علاقة طويلة الاجل نقدر نموذج طويل الأجل كما يظهر قي الجدول التالي .

الجدول رقم (2-6) نتائج طويلة المدى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPRIV	0.397427	0.028280	14.05322	0.0000
LIGOV	0.257947	0.041795	6.171684	0.0000
LEXPORT	0.413415	0.059207	6.982515	0.0000
LIMPORT	-0.100551	0.055009	-1.827891	0.0863
C	2.279849	0.259926	8.771157	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews.

معادلة الأجل الطويل :

EC = LGDP - (0.3974*LIPRIV + 0.2579*LIGOV + 0.4134*LEXPORT - 0.1006*LIMPORT + 2.2798)

الاستثمارات الخاصة والعامة وكذلك الصادرات تلعب دوراً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي. الاستثمار الخاص، وفقًا للبيانات، يحقق تأثيراً ايجابياً قوياً على النمو الاقتصادي، حيث يزيد النمو بنسبة 39% لكل زيادة بنسبة 1% في الاستثمار الخاص، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%(من خلال القيمة الاحتمالية له 0.000). من جهة أخرى، الاستثمار العام يرفع النمو الاقتصادي بنسبة25% اذا زاد الاستثمار العام بنسبة 1%، مع تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 5.% (من خلال القيمة الاحتمالية له 0.000).

فيما يتعلق بالتجارة الدولية، البيانات تشير إلى أن الصادرات تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، حيث يزيد النمو الاقتصادي بنسبة 41% لكل زيادة بنسبة 1% في الصادرات، وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%. من ناحية أخرى الواردات تظهر تأثيراً سلبي وغير معنوي عند مستوى معنوية 5%على النمو

الاقتصادي حيث كلما زادت الواردات بنسبة 1% ينخفض النمو الاقتصادي بنسبة 10% مليار دولار، ولكن هذا التأثير ليس معنوي، مما يشير إلى أن الواردات قد لا تكون لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي.

الأجل القصير

الجدول رقم (2-7): نتائج قصيرة الأجل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIPRIV)	0.062299	0.030966	2.011832	0.0614
D(LIPRIV(-1))	-0.136153	0.029256	-4.653899	0.0003
D(LIGOV)	0.038416	0.022326	1.720702	0.1046
D(LIGOV(-1))	-0.092214	0.018664	-4.940832	0.0001
D(LIMPORT)	0.017680	0.026983	0.655230	0.5216
D(LIMPORT(-1))	0.131840	0.026456	4.983374	0.0001
CointEq(-1)*	-0.695513	0.054413	-12.78200	0.0000

المصدر : من اعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 12

معلمة تصحيح الخطأ

نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ والتي تبين العودة إلى الحالة التوازنية حيث انها سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5% 0.69-=*(-1)coinEq¨أي ما يعني دعم وجود علاقة طويلة المدى أن في حالة حدوث اختلالات في السنة المقبلة للنمو الاقتصادي فإن العودة للحالة الطبيعية ستكون بنسبة 69.55 % لتصحيح الاختلال . نلاحظ معنوية اغلب المعاملات عند مستوى معنوية 5%.

خامسا/ اختبارات التشخيص

1/التوزيع الطبيعي للبواقي :

يظهر اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال القيمة الاحتمالية0.8=Proobability والتي هي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 % ما يعني أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

2/الارتباط الذاتي للبواقي :

من خلال اختبار Breusch godffry corrrelation LM والذي يقيس الارتباط الذاتي من درجة الثانية وبواسطة اختبار لاغرونج حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاحصائية F بلغت 0.9 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن بواقي النموذج لا تعاني من ارتباط ذاتي.

3/اختبار عدم ثبات التباين

بواسطة اختبار التباين المشروط للانحدار الذاتي ARCH ومن خلال نتائج الاختبار تبين أن القيم الاحتمالية ل F مساوية ل 0.3 وهي أكبر من 0.05 اذن قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود مشكلة في تباين الخطأ أي ان بواقي النموذج لا تعاني من مشكل عدم تجانس تباين الخطأ.

الجدول رقم (2-8) : ملخص للاختبارات التشخيصية للنموذج .

Residuals Series : Sample 1990 2019 Observations 28		Breusch godfry Correlation LM	Heteroskedasticity ARCH
Jarque-Bera	38930.	0.9707	0.3256
Probability	0.820736		

المصدر : من اعداد الطالب بناء على مخرجاتEviews 12

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر (20.74659) أعلى بكثير من القيم الحرجة لجميع مستويات الثقة، سواء للقيم الأصلية(Asymptotic) أو للقيم المحددة (Actual Sample Size) بناء على حجم العينة الفعلي. هذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج. بمعنى آخر، هناك علاقة طويلة الأجل مستقرة بين المتغيرات في النموذج.

اختبارات استقرارية النموذج :

للتأكد من أن النموذج خالي من أي تغيرات هيكلية نستخدم **المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و لمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة** (CUSUM وCUSUM OF SQUARE) والذي يوضح مدى استقرارية النموذج المدروس والتطابق بين المدى الطويل والقصير .يكون النموذج خالي من التغيرات الهيكلية إذا كان الشكل الرسم البياني يقع داخل الحدود الحرجة أي الحدود العليا والحدود الدنيا عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الرسم البياني والذي يظهر اختبار CUSUM المجموع التراكمي للبواقي المعاودة في الشكل رقم (2-6) و CUSUM OF SQUARE لمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة في الشكل رقم (2-7) يظهر أن النموذج مستقر. نلاحظ أن الخط الأزرق داخل الحدود الحرجة في كلا الاختبارين أي أن هناك توافق بين معلمات طويلة وقصيرة الاجل والنموذج مستقر المنحنى داحل الحدود.

الشكل رقم (2-6) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي

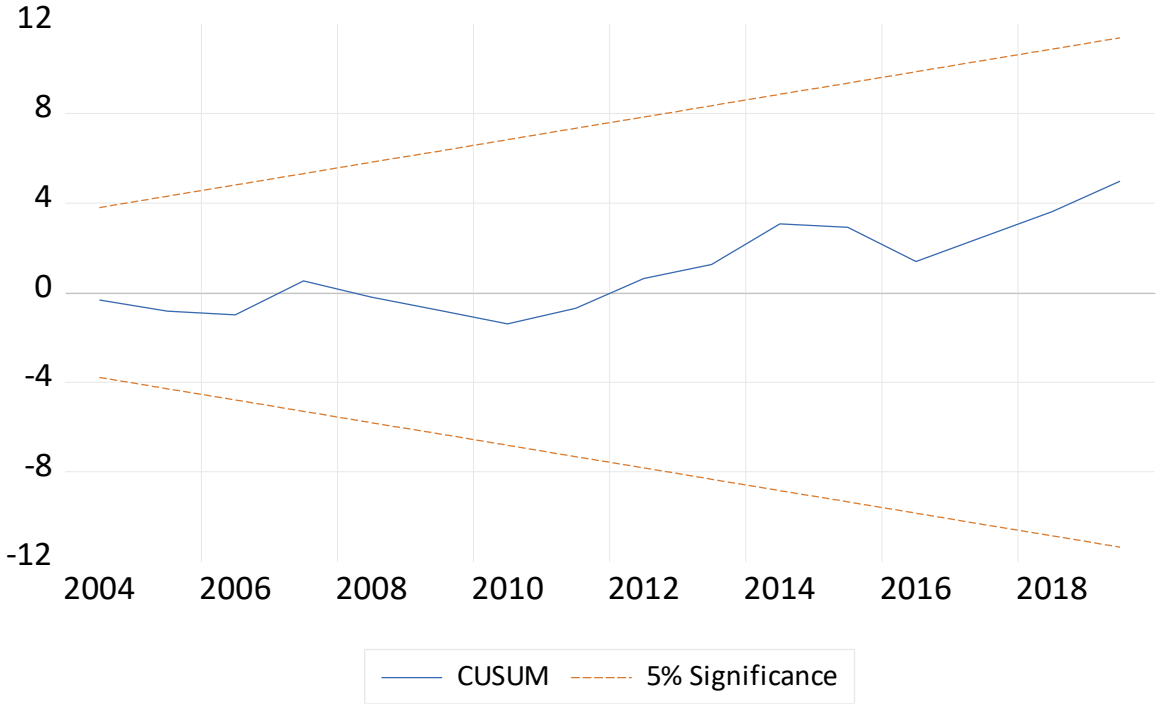

المصدر : من مخرجات Eviews 12

الشكل رقم (2-7) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة.

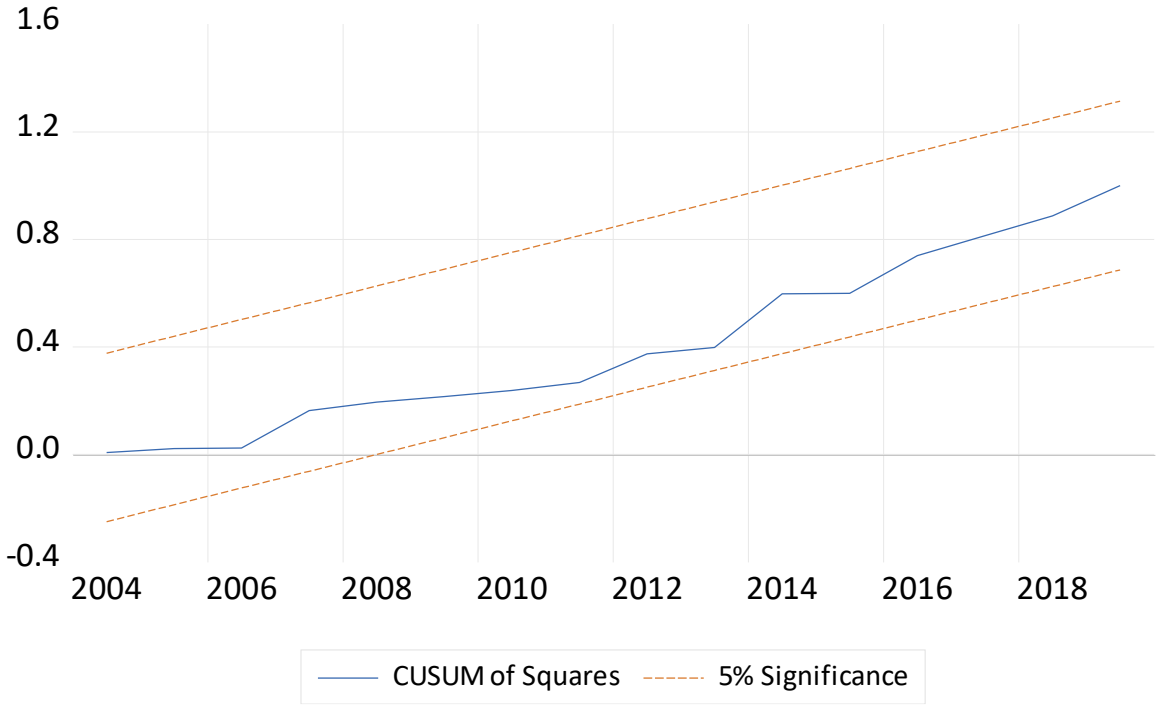

المصدر : من مخرجات Eviews 12

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص تبين أن جميع المتغيرات المدروسة خلال الفترة 1990-2019 مستقرة عند الفرق الأول وذلك عن طريق اختبارات جذر الوحدة وبالتالي يمكننا تطبيق نموذج الفجوات الموزعة ذات الإبطاءت الزمنية ARDL كونه أفضل نموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرات وخاصة الاستفادة من ميزته الا وهي معرفة العلاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي .

بعد تقدير النموذج توصلنا الى النتائج التالية:

هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي وبالتالي هناك تأثير إيجابي للاستثمار على النمو الاقتصادي بنسبة 39.74% حيث كلما زاد الاستثمار الخاص ب1% زاد النمو الاقتصادي ب 39.74 %

الاستثمار العام هناك علاقة موجبة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي وبالتالي هناك تأثير إيجابي للاستثمار العام على النمو الاقتصادي بنسبة 25.79% حيث كلما زاد الاستثمار العام 1% زاد النمو الاقتصادي ب 25.79

تظهر معلمتا الاستثمار الخاص والعام في الفترة السابقة للمدى القصير سالبتين ومعنويتين وهذا راجع إلى الأزمات التي مرت بها الجزائر .

معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهذا ما يدل على ان النموذج قابل للتصحيح وإعادة التوازن بعد الانحراف وأيضا وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

الاستثمار الخاص يؤثر ويتأثر بالاستثمار العام وهذا طبعا لوجود علاقة تبادلية بينهما وكلاهما له تأثير على النمو الاقتصادي فلهما نفس الاتجاه وهذا حسب النظرية الاقتصادية ويتأثر أيضا حسب القوانين والنظام الخاص بكل دولة من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية والسياسات التوسعية او انكماشية.

هنالك عوامل أخرى يتأثر بها النمو الاقتصادي غير الاستثمار الخاص والعام وهذه المتغيرات تدخل في الخطأ العشوائي للنموذج ε_t

معلمة الصادرات موجبة هذا يدل على تأثيرها الموجب على النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والواقع اما بالنسبة لمعلمة الواردات فهي سالبة وغير معنوية وهذا ما يعكس العلاقة العكسية بين الواردات والنمو الاقتصادي فالواردات هي ضمن معادلة التسرب حسب النظرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل معالجة الموضوع من جانب قياسي بعد اختيار مجموعة متغيرات لمعرفة تأثير القطاع الخاص على النمو في الجزائر وبعد أن استعرضنا الأدوات والطرق المستخدمة والنموذج المتبع وبعد دراسة الاستقرارية تبين أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية و النموذج المناسب بعد الدراسة تبين أن الاستثمار الخاص يؤثر بشكل إيجابي بنسبة 39.74% على عكس الاستثمار العام الذي يؤثر بنسبة 25.79% مع إمكانية العودة إلى الوضع التوازني من الاجل القصير إلى الأجل الطويل بنسبة 69% .

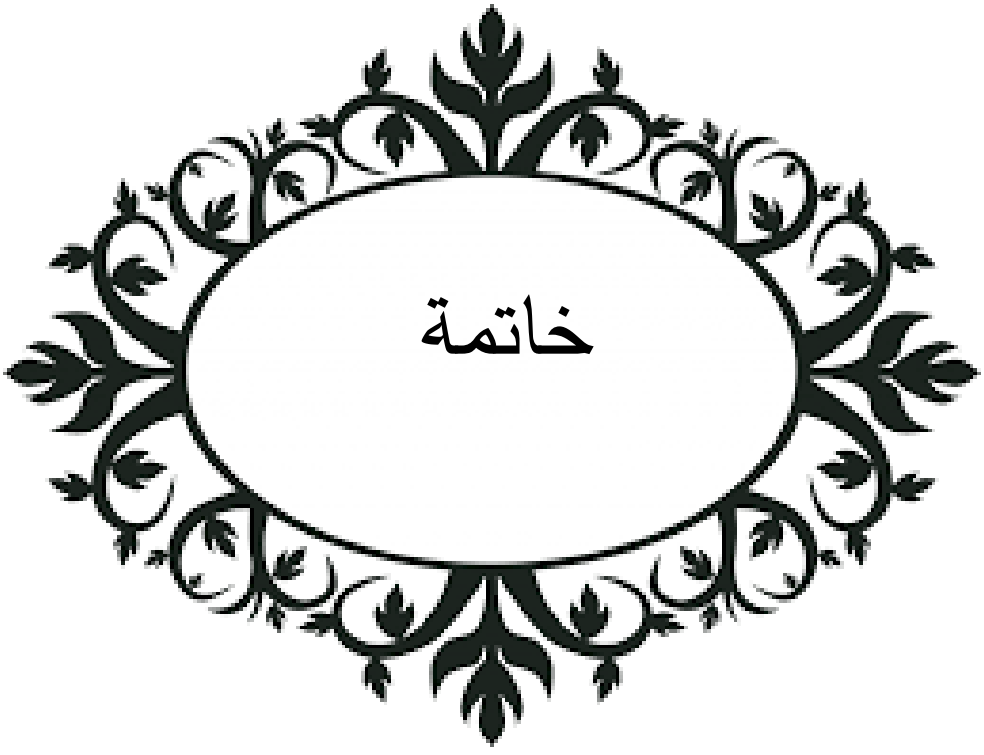
خاتمة

خاتمة

يعد القطاع الخاص في كثير من الاقتصاديات العمود الأساسي للتنمية باعتباره قطب فعال من خلال مجموعة متغيرات خاصة حقبة الثمانينيات و ما نتج عنها من تحولات اقتصادية مست جميع الدول النامية والجزائر كغيرها من الدول قامت بإلغاء النظم الاشتراكية وخصخصة المرافق ما جعل القطاع الخاص محوري في الجزائر وبغية معرفة كيفية تأثير هذا الدور في النمو تمكنا في هذه الدراسة دراسة تأثير القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2019 من خلال الاستثمار الخاص ومجموعة متغيرات أخرى تحت إشكالية ماهو دور استثمار القطاع الخاص في النمو الاقتصادي حيث تطرقنا إلى فصلين الجانب النظري والتطبيقي للموضوع بخصوص الجانب النظري قمنا بالتطرق إلى النمو الاقتصادي وأهم نماذجه وإلى القطاع الخاص وأهم عوامل تنميته باعتبارها عنصر مهم بالإضافة إلى الدراسات السابقة لإثراء الدراسة الحالية حيث تطرقت مختلف الدراسات السابقة إلى دراسة القطاع الخاص باعتباره أساس التنمية ونادت بتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي في مختلف أماكن الدراسة أما الجانب التطبيقي والذي ناقشنا فيه متغيرات الدراسة والذي تم فيه اعداد نموذج ARDL وفق لإستقرارية المتغيرات ووجود التكامل طويل الاجل وفقا لاختبار Bound Test حيث تم التوصل إلى نتائج يمكن وصلها بفرضيات الدراسة

نتائج الدراسة :

1/رفع الحواجز والعوائق للقطاع الخاص عامل مهم تنادي به معظم الحكومات بغية نمو اقتصادي

2/ من خلال معظم الدراسات السابقة تبين أن الحكومات تولي أهمية كبيرة للقطاع الخاص كمؤشر للتنمية .

3/ وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الخاص والعام والتجارة الخارجية والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

4/ إمكانية إعادة إلى الوضع التوازني من خلال معلمة تصحيح الخطأ والتي تعيد إلى الوضع التوازني بنسبة 69%.

5/ وجود علاقة موجبة بين الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي وتأثير الاستثمار الخاص بنسبة أكبر ما يدل على الدور الكبير للاستثمار الخاص في الجزائر.

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى : فيما يخص تنمية القطاع الخاص يعتبر مؤشر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي فرضية مقبولة و صحيحة أي أن هناك عوامل تجعل من القطاع الخاص مصدر رئيسي للتنمية فرضية صحيحة باعتبار أ ن القطاع الخاص يؤثر عبر مجموعة قنوات تقوم الدولة بتحفيز هذه القنوات للنهوض بمؤشرات الاقتصادي .

الفرضية الثانية : الإصلاحات الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق اثر على الاستثمارات الخاصة في الجزائر فرضية صحيحة باعتبار أن نسبة الاستثمار الخاص كانت تتزايد ومرتفعة خلال فترة الإصلاحات في الجزائر.

الفرضية الثالثة : فيما يخص ان هنالك علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة فرضية صحيحة باعتباره أن هناك تكامل مشترك بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي حيث يظهر من خلال اختبار الحدود.

توصيات:

- انشاء أنظمة قانونية أكثر انفتاحا للقطاع الخاص.
- إعادة هيكلة قوانين فيما يخص القروض الممنوحة.
- استحداث تعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو أكثر.
- محاولة بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص.

خاتمة

افاق البحث :

من خلال تطرقنا للموضوع تظهر نواحي مهمة يبقى البحث مفتوح لمزيد من التطلع والبحث المستقبلي نقترح الافاق التالية

1/دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على تنمية القطاع الخاص في الجزائر

2/دراسة متغيرات أخرى للقطاع الخاص في الجزائر وتخصيص بعض القطاعات للدراسة.

3/دور مزاحمة القطاع الخاص للقطاع العام في الجزائر

4/ محددات الاستثمار الخاص في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1) بن زراع حياة، **دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية–حالة الجزائر**، مجلة التواصل في الاقتصاد والتجارة و القانون، العدد45، مارس 2016.

2) بن زارع حياة، **اشكالية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة ص 174 2015 -2016.

3) بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **(رؤية نظرية حول استراتيجية تنمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي)**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحي بجيجل، يومي 20 و 21نوفمبر2011، الجزائر.

4) بوشوك سناء، **إشكالية أداء القطاع الخاص في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية**، أطروحة دكتوراه جامعة باجي مختار عنابة، تخصص اقتصاد المعرفة والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018/2017الجزائر.

5) حربي سميرة ويوبي عقيلة، **دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري**، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع جويلية 2020 (70-90)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف.

6) خالد حمادي حمدون، المشهداني **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعاكاستها على معدلات النمو الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

7) عبد اللطيف حمريط، دحماني محمد ادريوش، **العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نماذج ARDLو NARDL للفترة 1970–2018**، مجلة الاستراتيجية والتنميةالمجلد11، العدد2، فيفري2021.

8) نمر خشب، **نماذج النمو الاقتصادي**، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر 2021.

9) جهاد رحماني كمال ديب دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية دراسة تحليلية للفترة 2000-2019 دفاتر البحوث العلمية المجلد10 العدد1 سنة 2022قسم العلوم الاقتصادية المركز الجامعي مرسلي عبدالله تيبازة الجزائر

10)زاهي ياسين، **مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين (1990/2017)** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر (2021/2020).

11)دامور غوجاراتي، **الاقتصاد القياسي بالأمثلة**، ترجمة مها محمد زكي، ط1، دار حمير للنشر، مصر ،2010.

12)ساسي فطيمة عبد الصمد سعودي، **ا لقطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد الثالث 2017.

13)خالد محمد السواعي، **مبادئ الاقتصاد القياسي**، دار الكتاب الثقافي الأردن، 2018.

قائمة المراجع

14)عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط الكويت2021،العدد73.

15). محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع مصر، 2016.

16)شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد2016/10.

17)سمير مصطفى شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، ط1، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

18)محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

19)صماري عبد السلام وآخرون، ق**ياس أثر البحث والتطوير التكنولوجي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 1990–2020 باستخدام منهجيةARDL**، الملتقى الدولي الافتراضي في البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية الفرص والتحديات والافاق جامعة الوادي.

20)ليليا صويلح، **قراءة تحليلية في مسار تجربة تطور القطاع الخاص بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2012/8.

21)عبد الحفيظي عيسى، **مساهمة القطاع الخاص** في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

22)محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص– النظريات الاستراتيجية–المشكلات**، الإسكندرية دار البحيرة اكتوبر2008.

23)قريشي سامي، صالحي عبد العالي، **مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة قياسية حالة الجزائر 2018/1982**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد01، العدد02 ،2022.

24)ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص**، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

25)كبدائي سيد أحمد، **تأثير النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

26)طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، **الدولة واقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

قائمة المراجع

27)سعد مقص ولعلا رمضاني، **تطور القطاع الخاص في ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والعلوم الاقتصادية، مجلد6 العدد. 1، 2020، مخبر علوم التسيير الاغواط.

28)ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة والتصحيحيات الهيكلية آراء واتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية ..2005

29)مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر، بلقايد تلمسان 2010/2009.

30)مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر**، مجلة الباحث العدد7 2009-2010.

المراجع باللغة الأجنبية :

1) Andi Herman Jaya, **Analysis of Effect of Private Investement on Economic Growth in Palu City**, The Period 2011-2021, Mantik Journal 5 (2022) 2825-2829, Faculty of Economics and Business, Tadulako University, Indonesia.
2) Bosede Awoyemi et al, **What role does private sector development play in Nigeria's economic growth** ? journal of problems and perspectives in management, 2022.
3) Dean Allison, M.P.Chair, **The role of the private sector in the international development**, Report of the Standing Committee on Foreign Affairs and International Development, November2012.
4) M . Albert Demirboğan, **Geçiş Ekonomilerinde 'Yeni Özel Sektör' Gelişiminin Büyüme Üzerindeki Etkisi**, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Atatürk İktisadi ve İdari Bilimler Üniversitesi, Cilt : 20 Nisan 2006 Sayı : 1.
5) Manoj Agarwal, **Role of the private sector and inclusive growth in emerging economic the Indian scenario**, July 2009, journal of development and economic policies

قائمة المراجع

6) Monique Nsanzabaganwa, **Uncertainty and Private Sector Response to Economic Development Policy in Post–Genocide Renocide Rwanda**.
7) Robin Davies and Margaret Callan, **The role of the private sector in supporting economic growth and reducing poverty in the indo –** pacific region, Development Policy Centre Crawford School of Public Policy.N6, The Australian National University ، May 2014
8) Simon Kuznets, **Modern Economic Growth** :**Findings and reflections**, The American Economic Revion, Jun. 1973, Vol.63, N.03 (Jun.,1973).
9) Imane Yousfi, **Public Investments and Economic Growth in Algeria**: **A VAR Approach**, Ecoomic and Management Research Journal،Vol:16،N°02 , year 2022.

قائمة الملاحق

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليارات دولار للأسعار ثابتة	الاستثمار الخاص مليارات دولار للأسعار ثابتة	الاستثمار العام مليارات دولار للأسعار ثابتة	الصادرات مليار دولار للأسعار ثابتة	الواردات مليار دولار للأسعار ثابتة
1990	219	12	25	21,91	45,53
1991	216	8	24	17,99	45,12
1992	220	8	24	18,81	46,88
1993	215	10	22	17,55	45,99
1994	213	9	23	18,63	44,42
1995	222	9	24	19,002	47,22
1996	231	9	25	16,47	50,77
1997	233	11	23	16,87	53,96
1998	245	10	25	18,1	54,88
1999	253	12	24	18,4	58,18
2000	262	14	24	19,8	61,88
2001	270	15	25	21,95	60,36
2002	286	18	26	26,88	62,8
2003	306	21	25	28,22	68,1
2004	319	22	28	31,69	70,18
2005	338	26	28	33,69	74,21
2006	344	29	28	33,19	72,25
2007	356	36	26	37,15	71,5
2008	364	43	27	42,92	69,46
2009	370	39	37	48,51	62,48
2010	383	34	48	50,63	61,95
2011	394	36	48	47,89	60,08
2012	408	41	49	54,57	57,81
2013	419	33	65	59,92	54,52
2014	435	40	64	64,95	54,62
2015	451	47	63	69,43	54,9
2016	466	41	73	67,49	58,74
2017	472	40	78	62,69	55,16
2018	477	36	86	60,44	53,12
2019	481	44	79	56,27	49,88

ملحق رقم 1 : بيانات الدراسة .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 2 نتائج اختبار استقرارية متغير الناتج المحلي الإجمالي عند المستوي والفرق الأول

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.851969	0.9819
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:26
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.002389	0.001290	1.851969	0.0764
D(LGDP(-1))	0.318652	0.202579	1.572978	0.1288
D(LGDP(-2))	0.200129	0.191088	1.047312	0.3054

R-squared	0.177446	Mean dependent var	0.028972
Adjusted R-squared	0.108900	S.D. dependent var	0.019858
S.E. of regression	0.018746	Akaike info criterion	-5.011230
Sum squared resid	0.008434	Schwarz criterion	-4.867248
Log likelihood	70.65161	Hannan-Quinn criter.	-4.968417
Durbin-Watson stat	1.788865		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.487897	0.9833
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:25
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.006899	0.014141	0.487897	0.6296
C	-0.012484	0.081290	-0.153575	0.8791

R-squared	0.008739	Mean dependent var	0.027131
Adjusted R-squared	-0.027974	S.D. dependent var	0.020785
S.E. of regression	0.021074	Akaike info criterion	-4.815083
Sum squared resid	0.011991	Schwarz criterion	-4.720787
Log likelihood	71.81871	Hannan-Quinn criter.	-4.785551
F-statistic	0.238043	Durbin-Watson stat	1.130282
Prob(F-statistic)	0.629562		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.695538	0.2454
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:24
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.245748	0.091168	-2.695538	0.0122
C	1.311584	0.478724	2.739750	0.0110
@TREND("1990")	0.008438	0.003015	2.798212	0.0095

R-squared	0.238168	Mean dependent var	0.027131
Adjusted R-squared	0.179565	S.D. dependent var	0.020785
S.E. of regression	0.018827	Akaike info criterion	-5.009369
Sum squared resid	0.009216	Schwarz criterion	-4.867924
Log likelihood	75.63585	Hannan-Quinn criter.	-4.965070
F-statistic	4.064125	Durbin-Watson stat	1.142407
Prob(F-statistic)	0.029119		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.043863	0.2598
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:29
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.118619	0.113634	-1.043863	0.3065
D(LGDP(-1),2)	-0.360364	0.178466	-2.019224	0.0543

R-squared	0.223968	Mean dependent var	-0.000370
Adjusted R-squared	0.192927	S.D. dependent var	0.021857
S.E. of regression	0.019636	Akaike info criterion	-4.951728
Sum squared resid	0.009639	Schwarz criterion	-4.855740
Log likelihood	68.84833	Hannan-Quinn criter.	-4.923186
Durbin-Watson stat	1.983428		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.723196	0.0092
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:28
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.631199	0.169532	-3.723196	0.0010
C	0.018339	0.005853	3.133346	0.0042

R-squared	0.347753	Mean dependent var	0.000791
Adjusted R-squared	0.322666	S.D. dependent var	0.022311
S.E. of regression	0.018362	Akaike info criterion	-5.088287
Sum squared resid	0.008767	Schwarz criterion	-4.993129
Log likelihood	73.23602	Hannan-Quinn criter.	-5.059196
F-statistic	13.86219	Durbin-Watson stat	2.100684
Prob(F-statistic)	0.000958		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.500587	0.0588
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:27
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.620936	0.177381	-3.500587	0.0018
C	0.019814	0.008344	2.374783	0.0255
@TREND("1990")	-0.000114	0.000449	-0.252692	0.8026

R-squared	0.349415	Mean dependent var	0.000791
Adjusted R-squared	0.297368	S.D. dependent var	0.022311
S.E. of regression	0.018702	Akaike info criterion	-5.019409
Sum squared resid	0.008744	Schwarz criterion	-4.876673
Log likelihood	73.27173	Hannan-Quinn criter.	-4.975773
F-statistic	6.713464	Durbin-Watson stat	2.130640
Prob(F-statistic)	0.004638		

الملحق رقم 3 نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الاستثمار الخاص عند المستوي والفرق

Null Hypothesis: LIPRIV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.132789	0.9903
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPRIV)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:33
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPRIV(-1)	0.011512	0.005398	2.132789	0.0418

R-squared	0.008738	Mean dependent var	0.039675
Adjusted R-squared	0.008738	S.D. dependent var	0.103464
S.E. of regression	0.103011	Akaike info criterion	-1.674096
Sum squared resid	0.297113	Schwarz criterion	-1.626948
Log likelihood	25.27439	Hannan-Quinn criter.	-1.659330
Durbin-Watson stat	1.776465		

Null Hypothesis: LIPRIV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.592782	0.9870
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPRIV)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:31
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPRIV(-1)	0.026234	0.044256	0.592782	0.5583
C	-0.052577	0.156835	-0.335238	0.7400

R-squared	0.012847	Mean dependent var	0.039675
Adjusted R-squared	-0.023714	S.D. dependent var	0.103464
S.E. of regression	0.104683	Akaike info criterion	-1.609284
Sum squared resid	0.295881	Schwarz criterion	-1.514988
Log likelihood	25.33462	Hannan-Quinn criter.	-1.579752
F-statistic	0.351391	Durbin-Watson stat	1.810182
Prob(F-statistic)	0.558260		

Null Hypothesis: LIPRIV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.885951	0.6359
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPRIV)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:31
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPRIV(-1)	-0.163617	0.086756	-1.885951	0.0705
C	0.445892	0.247406	1.802271	0.0831
@TREND("1990")	0.011276	0.004555	2.475715	0.0201

R-squared	0.201163	Mean dependent var	0.039675
Adjusted R-squared	0.139714	S.D. dependent var	0.103464
S.E. of regression	0.095964	Akaike info criterion	-1.751986
Sum squared resid	0.239437	Schwarz criterion	-1.610542
Log likelihood	28.40380	Hannan-Quinn criter.	-1.707688
F-statistic	3.273654	Durbin-Watson stat	1.864367
Prob(F-statistic)	0.053946		

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LIPRIV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.047417	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPRIV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:37
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIPRIV(-1))	-0.763338	0.188599	-4.047417	0.0004

R-squared	0.377533	Mean dependent var	-0.001574
Adjusted R-squared	0.377533	S.D. dependent var	0.139011
S.E. of regression	0.109675	Akaike info criterion	-1.547525
Sum squared resid	0.324774	Schwarz criterion	-1.499946
Log likelihood	22.66535	Hannan-Quinn criter.	-1.532980
Durbin-Watson stat	1.928866		

Null Hypothesis: D(LIPRIV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.551873	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPRIV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:36
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIPRIV(-1))	-0.903181	0.198420	-4.551873	0.0001
C	0.038278	0.021806	1.755380	0.0910

R-squared	0.443488	Mean dependent var	-0.001574
Adjusted R-squared	0.422083	S.D. dependent var	0.139011
S.E. of regression	0.105678	Akaike info criterion	-1.588097
Sum squared resid	0.290362	Schwarz criterion	-1.492940
Log likelihood	24.23336	Hannan-Quinn criter.	-1.559007
F-statistic	20.71954	Durbin-Watson stat	1.918382
Prob(F-statistic)	0.000110		

Null Hypothesis: D(LIPRIV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.760376	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPRIV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:35
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIPRIV(-1))	-1.019443	0.214152	-4.760376	0.0001
C	-0.011655	0.043227	-0.269629	0.7897
@TREND("1990")	0.003552	0.002668	1.331301	0.1951

R-squared	0.480330	Mean dependent var	-0.001574
Adjusted R-squared	0.438756	S.D. dependent var	0.139011
S.E. of regression	0.104142	Akaike info criterion	-1.585163
Sum squared resid	0.271140	Schwarz criterion	-1.442427
Log likelihood	25.19228	Hannan-Quinn criter.	-1.541527
F-statistic	11.55370	Durbin-Watson stat	1.898583
Prob(F-statistic)	0.000280		

الملحق رقم 4 نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الاستثمار العام عند المستوي والفرق الأول

Null Hypothesis: LIGOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.416681	0.9575
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIGOV)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:41
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIGOV(-1)	0.013428	0.009478	1.416681	0.1676

R-squared	-0.012433	Mean dependent var	0.044803
Adjusted R-squared	-0.012433	S.D. dependent var	0.156391
S.E. of regression	0.157360	Akaike info criterion	-0.826689
Sum squared resid	0.693339	Schwarz criterion	-0.779541
Log likelihood	12.98699	Hannan-Quinn criter.	-0.811923
Durbin-Watson stat	1.775858		

Null Hypothesis: LIGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.419184	0.8930
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIGOV)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:40
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIGOV(-1)	-0.019904	0.047483	-0.419184	0.6784
C	0.104909	0.146388	0.716652	0.4797

R-squared	0.006466	Mean dependent var	0.044803
Adjusted R-squared	-0.030332	S.D. dependent var	0.156391
S.E. of regression	0.158745	Akaike info criterion	-0.776567
Sum squared resid	0.680397	Schwarz criterion	-0.682271
Log likelihood	13.26022	Hannan-Quinn criter.	-0.747035
F-statistic	0.175715	Durbin-Watson stat	1.744348
Prob(F-statistic)	0.678398		

Null Hypothesis: LIGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.444092	0.3511
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIGOV)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:39
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIGOV(-1)	-0.311157	0.127310	-2.444092	0.0216
C	0.639341	0.257435	2.483504	0.0198
@TREND("1990")	0.023007	0.009447	2.435460	0.0220

R-squared	0.191021	Mean dependent var	0.044803
Adjusted R-squared	0.128792	S.D. dependent var	0.156391
S.E. of regression	0.145973	Akaike info criterion	-0.913097
Sum squared resid	0.554009	Schwarz criterion	-0.771652
Log likelihood	16.23990	Hannan-Quinn criter.	-0.868798
F-statistic	3.069638	Durbin-Watson stat	1.509566
Prob(F-statistic)	0.063560		

Null Hypothesis: D(LIGOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.456345	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:46
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIGOV(-1))	-0.951468	0.174378	-5.456345	0.0000

R-squared	0.519211	Mean dependent var	0.021648
Adjusted R-squared	0.519211	S.D. dependent var	0.210824
S.E. of regression	0.146183	Akaike info criterion	-0.972848
Sum squared resid	0.576979	Schwarz criterion	-0.925269
Log likelihood	14.61987	Hannan-Quinn criter.	-0.958303
Durbin-Watson stat	1.892013		

Null Hypothesis: D(LIGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.319480	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:43
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIGOV(-1))	-1.049693	0.166104	-6.319480	0.0000
C	0.062834	0.026315	2.387724	0.0245

R-squared	0.605677	Mean dependent var	0.021648
Adjusted R-squared	0.590511	S.D. dependent var	0.210824
S.E. of regression	0.134909	Akaike info criterion	-1.099678
Sum squared resid	0.473214	Schwarz criterion	-1.004521
Log likelihood	17.39550	Hannan-Quinn criter.	-1.070588
F-statistic	39.93582	Durbin-Watson stat	2.135102
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(LIGOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.241699	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:43
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIGOV(-1))	-1.048368	0.167962	-6.241699	0.0000
C	0.095288	0.056101	1.698507	0.1018
@TREND("1990")	-0.002097	0.003192	-0.657106	0.5171

R-squared	0.612372	Mean dependent var	0.021648
Adjusted R-squared	0.581362	S.D. dependent var	0.210824
S.E. of regression	0.136408	Akaike info criterion	-1.045374
Sum squared resid	0.465179	Schwarz criterion	-0.902638
Log likelihood	17.63524	Hannan-Quinn criter.	-1.001738
F-statistic	19.74742	Durbin-Watson stat	2.176224
Prob(F-statistic)	0.000007		

قائمة الملاحق

الملحق رقم 5 نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الصادرات عند المستوي والفرق الأول

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.294725	0.7643
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:53
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	0.000669	0.002270	0.294725	0.7704

R-squared	-0.001083	Mean dependent var	0.003147
Adjusted R-squared	-0.001083	S.D. dependent var	0.049481
S.E. of regression	0.049507	Akaike info criterion	-3.139512
Sum squared resid	0.068628	Schwarz criterion	-3.092364
Log likelihood	46.52292	Hannan-Quinn criter.	-3.124745
Durbin-Watson stat	1.242001		

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.588886	0.4749
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:52
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-0.096195	0.060543	-1.588886	0.1247
D(LEXPORT(-1))	0.381651	0.184115	2.072894	0.0486
C	0.391509	0.245591	1.594147	0.1235

R-squared	0.207975	Mean dependent var	0.003582
Adjusted R-squared	0.144613	S.D. dependent var	0.050332
S.E. of regression	0.046551	Akaike info criterion	-3.195593
Sum squared resid	0.054174	Schwarz criterion	-3.052857
Log likelihood	47.73830	Hannan-Quinn criter.	-3.151957
F-statistic	3.282333	Durbin-Watson stat	2.057498
Prob(F-statistic)	0.054229		

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.196790	0.9900
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 01:51
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-0.012689	0.064478	-0.196790	0.8455
C	0.092322	0.253407	0.364323	0.7186
@TREND("1990")	-0.002522	0.001150	-2.192705	0.0375

R-squared	0.205753	Mean dependent var	0.003147
Adjusted R-squared	0.144657	S.D. dependent var	0.049481
S.E. of regression	0.045762	Akaike info criterion	-3.233024
Sum squared resid	0.054448	Schwarz criterion	-3.091579
Log likelihood	49.87884	Hannan-Quinn criter.	-3.188725
F-statistic	3.367709	Durbin-Watson stat	1.544145
Prob(F-statistic)	0.050052		

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.393702	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:05
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.626560	0.184624	-3.393702	0.0021

R-squared	0.298160	Mean dependent var	-0.001925
Adjusted R-squared	0.298160	S.D. dependent var	0.056134
S.E. of regression	0.047027	Akaike info criterion	-3.241141
Sum squared resid	0.059711	Schwarz criterion	-3.193562
Log likelihood	46.37597	Hannan-Quinn criter.	-3.226596
Durbin-Watson stat	2.020753		

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.329640	0.0230
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:02
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.630234	0.189280	-3.329640	0.0026
C	0.001546	0.009111	0.169660	0.8666

R-squared	0.298936	Mean dependent var	-0.001925
Adjusted R-squared	0.271972	S.D. dependent var	0.056134
S.E. of regression	0.047896	Akaike info criterion	-3.170819
Sum squared resid	0.059645	Schwarz criterion	-3.075661
Log likelihood	46.39146	Hannan-Quinn criter.	-3.141728
F-statistic	11.08650	Durbin-Watson stat	2.014844
Prob(F-statistic)	0.002608		

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.174116	0.0140
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:01
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.804475	0.192730	-4.174116	0.0003
C	0.042010	0.020003	2.100233	0.0460
@TREND("1990")	-0.002549	0.001141	-2.233813	0.0347

R-squared	0.415584	Mean dependent var	-0.001925
Adjusted R-squared	0.368831	S.D. dependent var	0.056134
S.E. of regression	0.044596	Akaike info criterion	-3.281376
Sum squared resid	0.049721	Schwarz criterion	-3.138640
Log likelihood	48.93926	Hannan-Quinn criter.	-3.237740
F-statistic	8.888870	Durbin-Watson stat	1.999936
Prob(F-statistic)	0.001213		

الملحق رقم6 نتائج اختبار استقرارية متغير لوغاريتم الواردات عند المستوي والفرق الأول

Null Hypothesis: LIMPORT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.834135	0.9813
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMPORT)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:12
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPORT(-1)	0.008541	0.004657	1.834135	0.0781
D(LIMPORT(-1))	0.236954	0.172725	1.371853	0.1818

R-squared	0.047164	Mean dependent var	0.040727
Adjusted R-squared	0.010517	S.D. dependent var	0.079419
S.E. of regression	0.079000	Akaike info criterion	-2.169976
Sum squared resid	0.162268	Schwarz criterion	-2.074819
Log likelihood	32.37967	Hannan-Quinn criter.	-2.140886
Durbin-Watson stat	1.810514		

Null Hypothesis: LIMPORT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.130915	0.9367
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMPORT)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:11
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPORT(-1)	-0.004381	0.033467	-0.130915	0.8968
C	0.047674	0.116949	0.407645	0.6867

R-squared	0.000634	Mean dependent var	0.032525
Adjusted R-squared	-0.036379	S.D. dependent var	0.089627
S.E. of regression	0.091243	Akaike info criterion	-1.884117
Sum squared resid	0.224781	Schwarz criterion	-1.789821
Log likelihood	29.31969	Hannan-Quinn criter.	-1.854584
F-statistic	0.017139	Durbin-Watson stat	1.257637
Prob(F-statistic)	0.896813		

Null Hypothesis: LIMPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.505539	0.3232
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMPORT)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:10
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPORT(-1)	-0.248060	0.099005	-2.505539	0.0188
C	0.657797	0.258739	2.542322	0.0173
@TREND("1990")	0.015495	0.005991	2.586359	0.0157

R-squared	0.205136	Mean dependent var	0.032525
Adjusted R-squared	0.143993	S.D. dependent var	0.089627
S.E. of regression	0.082923	Akaike info criterion	-2.044101
Sum squared resid	0.178784	Schwarz criterion	-1.902657
Log likelihood	32.63947	Hannan-Quinn criter.	-1.999803
F-statistic	3.355002	Durbin-Watson stat	1.206386
Prob(F-statistic)	0.050560		

Null Hypothesis: D(LIMPORT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.854000	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:18
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMPORT(-1))	-0.634412	0.164611	-3.854000	0.0007

R-squared	0.353607	Mean dependent var	0.004487
Adjusted R-squared	0.353607	S.D. dependent var	0.102473
S.E. of regression	0.082386	Akaike info criterion	-2.119730
Sum squared resid	0.183263	Schwarz criterion	-2.072152
Log likelihood	30.67623	Hannan-Quinn criter.	-2.105185
Durbin-Watson stat	1.857172		

Null Hypothesis: D(LIMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.529013	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:16
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMPORT(-1))	-0.764874	0.168883	-4.529013	0.0001
C	0.032206	0.015974	2.016185	0.0542

R-squared	0.441004	Mean dependent var	0.004487
Adjusted R-squared	0.419504	S.D. dependent var	0.102473
S.E. of regression	0.078074	Akaike info criterion	-2.193567
Sum squared resid	0.158485	Schwarz criterion	-2.098410
Log likelihood	32.70994	Hannan-Quinn criter.	-2.164476
F-statistic	20.51196	Durbin-Watson stat	1.834543
Prob(F-statistic)	0.000117		

Null Hypothesis: D(LIMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.267197	0.0114
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:15
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMPORT(-1))	-0.745770	0.174768	-4.267197	0.0002
C	0.047475	0.032370	1.466653	0.1549
@TREND("1990")	-0.001030	0.001890	-0.544800	0.5907

R-squared	0.447563	Mean dependent var	0.004487
Adjusted R-squared	0.403368	S.D. dependent var	0.102473
S.E. of regression	0.079152	Akaike info criterion	-2.133941
Sum squared resid	0.156625	Schwarz criterion	-1.991205
Log likelihood	32.87517	Hannan-Quinn criter.	-2.090305
F-statistic	10.12700	Durbin-Watson stat	1.896977
Prob(F-statistic)	0.000601		

الملحق رقم 7 نتائج الإحصاءات الوصفية

	LGDP	LIPRIV	LIGOV	LEXPORT	LIMPORT
Mean	5.756213	3.544928	3.045310	4.041849	3.476671
Median	5.794118	3.276967	3.174569	4.033700	3.479125
Maximum	6.175867	4.454347	3.850148	4.306899	4.240319
Minimum	5.361292	3.091042	2.079442	3.793690	2.801541
Std. Dev.	0.287859	0.466034	0.636311	0.151330	0.516950
Skewness	-0.006726	0.805929	-0.246680	0.029243	0.099073
Kurtosis	1.535072	1.983541	1.423665	2.047736	1.423007
Jarque-Bera	2.682744	4.539091	3.410294	1.137784	3.157710
Probability	0.261487	0.103359	0.181746	0.566152	0.206211
Sum	172.6864	106.3478	91.35930	121.2555	104.3001
Sum Sq. Dev.	2.403025	6.298452	11.74186	0.664119	7.749888
Observations	30	30	30	30	30

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 05/22/23 Time: 02:26
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LIPRIV LIGOV LEXPORT LIMPORT

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 768
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.304487	0.147579	2.063210	0.0557
LIPRIV	0.062299	0.064631	0.963917	0.3494
LIPRIV(-1)	0.077963	0.065222	1.195353	0.2494
LIPRIV(-2)	0.136153	0.043297	3.144649	0.0063
LIGOV	0.038416	0.049694	0.773049	0.4508
LIGOV(-1)	0.048776	0.045074	1.082145	0.2952
LIGOV(-2)	0.092214	0.029007	3.178958	0.0058
LEXPORT	0.287536	0.040448	7.108710	0.0000
LIMPORT	0.017680	0.043205	0.409215	0.6878
LIMPORT(-1)	0.044225	0.044173	1.001180	0.3316
LIMPORT(-2)	-0.131840	0.038746	-3.402705	0.0036
C	1.585665	0.482932	3.283412	0.0047

R-squared	0.999345	Mean dependent var	5.782930
Adjusted R-squared	0.998894	S.D. dependent var	0.279095
S.E. of regression	0.009281	Akaike info criterion	-6.224260
Sum squared resid	0.001378	Schwarz criterion	-5.653315
Log likelihood	99.13964	Hannan-Quinn criter.	-6.049717
F-statistic	2218.403	Durbin-Watson stat	2.025238
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 8 نتائج تقدير نموذج ARDL(1.2.2.0.2)

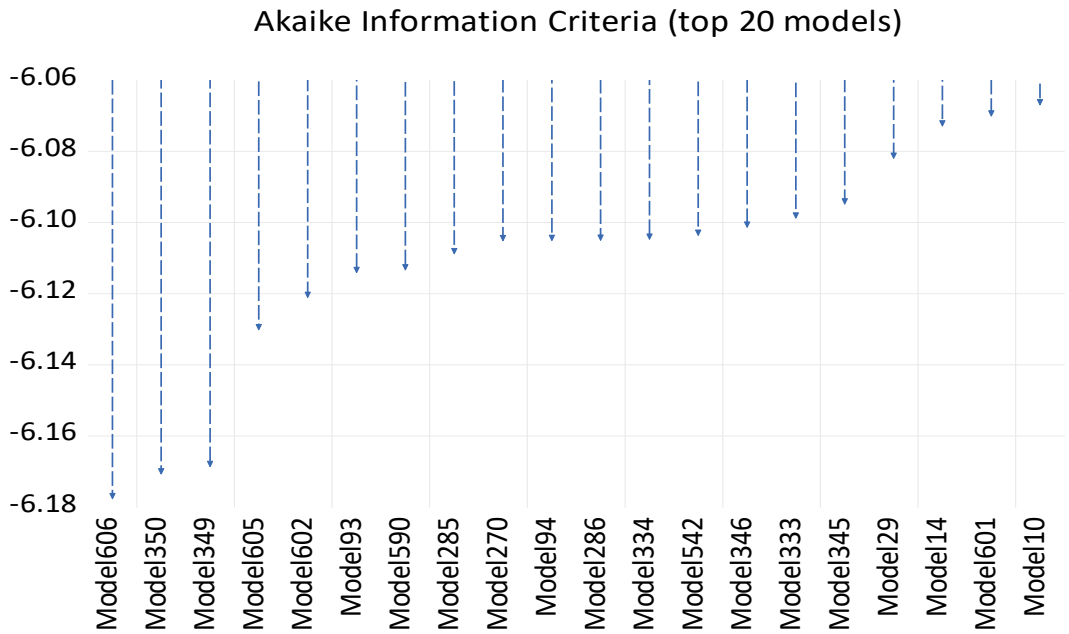

Model606:ARDL(1,2,2,0,2)
Model350:ARDL(2,2,2,0,2)
Model349:ARDL(2,2,2,0,3)
Model605:ARDL(1,2,2,0,3)
Model602:ARDL(1,2,2,1,2)
Model93:ARDL(3,2,2,0,3)
Model590:ARDL(1,2,3,0,2)
Model285:ARDL(2,3,2,0,3)
Model270:ARDL(2,3,3,0,2)
Model94:ARDL(3,2,2,0,2)
Model286:ARDL(2,3,2,0,2)
Model334:ARDL(2,2,3,0,2)
Model542:ARDL(1,3,2,0,2)
Model346:ARDL(2,2,2,1,2)
Model333:ARDL(2,2,3,0,3)
Model345:ARDL(2,2,2,1,3)
Model29:ARDL(3,3,2,0,3)
Model14:ARDL(3,3,3,0,2)
Model601:ARDL(1,2,2,1,3)
Model10:ARDL(3,3,3,1,2)

الملحق رقم 9 النماذج الممكنة وفترات الابطاءحسب AIC

EC = LGDP - (0.3974*LIPRIV + 0.2579*LIGOV + 0.4134*LEXPORT -0.1006 *LIMPORT + 2.2798)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	20.74659	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم 10 نتائج اختبار Bound testللتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/23 Time: 02:38
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.585665	0.482932	3.283412	0.0047
LGDP(-1)*	-0.695513	0.147579	-4.712813	0.0002
LIPRIV(-1)	0.276416	0.052361	5.279063	0.0001
LIGOV(-1)	0.179406	0.055531	3.230733	0.0052
LEXPORT**	0.287536	0.040448	7.108710	0.0000
LIMPORT(-1)	-0.069934	0.042002	-1.665008	0.1154
D(LIPRIV)	0.062299	0.064631	0.963917	0.3494
D(LIPRIV(-1))	-0.136153	0.043297	-3.144649	0.0063
D(LIGOV)	0.038416	0.049694	0.773049	0.4508
D(LIGOV(-1))	-0.092214	0.029007	-3.178958	0.0058
D(LIMPORT)	0.017680	0.043205	0.409215	0.6878
D(LIMPORT(-1))	0.131840	0.038746	3.402705	0.0036

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPRIV	0.397427	0.028280	14.05322	0.0000
LIGOV	0.257947	0.041795	6.171684	0.0000
LEXPORT	0.413415	0.059207	6.982515	0.0000
LIMPORT	-0.100551	0.055009	-1.827891	0.0863
C	2.279849	0.259926	8.771157	0.0000

EC = LGDP - (0.3974*LIPRIV + 0.2579*LIGOV + 0.4134*LEXPORT -0.1006 *LIMPORT + 2.2798)

الملحق رقم11 نتائج اختبار تقدير نموذج في الفترة طويلة المدى

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/23 Time: 02:46
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIPRIV)	0.062299	0.030966	2.011832	0.0614
D(LIPRIV(-1))	-0.136153	0.029256	-4.653899	0.0003
D(LIGOV)	0.038416	0.022326	1.720702	0.1046
D(LIGOV(-1))	-0.092214	0.018664	-4.940832	0.0001
D(LIMPORT)	0.017680	0.026983	0.655230	0.5216
D(LIMPORT(-1))	0.131840	0.026456	4.983374	0.0001
CointEq(-1)*	-0.695513	0.054413	-12.78200	0.0000

R-squared	0.867010	Mean dependent var	0.028592
Adjusted R-squared	0.829013	S.D. dependent var	0.019590
S.E. of regression	0.008101	Akaike info criterion	-6.581403
Sum squared resid	0.001378	Schwarz criterion	-6.248352
Log likelihood	99.13964	Hannan-Quinn criter.	-6.479586
Durbin-Watson stat	2.025238		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	20.74659	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم 12 نتائج تقدير النموذج في الفترة قصيرة المدى

قائمة الملاحق

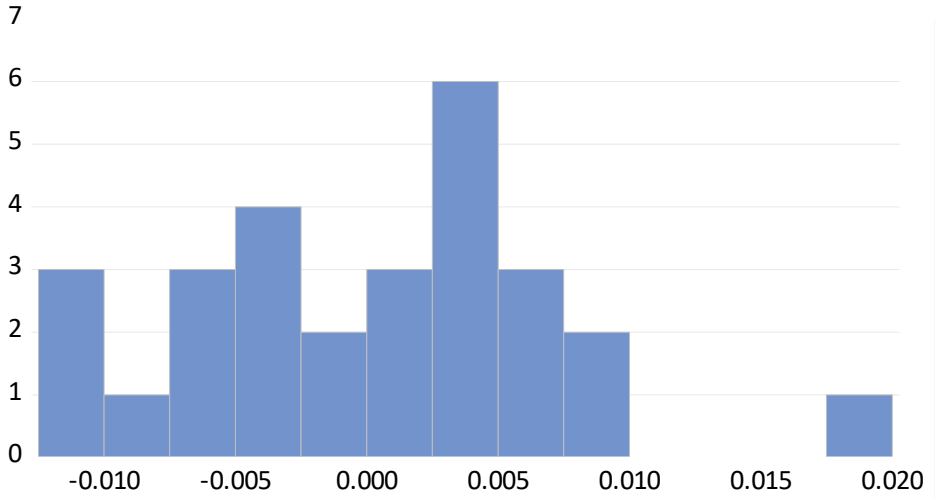

Series: Residuals	
Sample 1992 2019	
Observations 28	
Mean	-7.45e-16
Median	0.000697
Maximum	0.018909
Minimum	-0.012426
Std. Dev.	0.007144
Skewness	0.279540
Kurtosis	3.145329
Jarque-Bera	0.389305
Probability	0.823121

الملحق رقم 13 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.005624	Prob. F(1,25)	0.3256
Obs*R-squared	1.044076	Prob. Chi-Square(1)	0.3069

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 02:52
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.04E-05	1.72E-05	3.519142	0.0017
RESID^2(-1)	-0.195441	0.194893	-1.002808	0.3256

R-squared	0.038669	Mean dependent var	5.09E-05
Adjusted R-squared	0.000216	S.D. dependent var	7.43E-05
S.E. of regression	7.43E-05	Akaike info criterion	-16.10635
Sum squared resid	1.38E-07	Schwarz criterion	-16.01036
Log likelihood	219.4357	Hannan-Quinn criter.	-16.07781
F-statistic	1.005624	Durbin-Watson stat	1.951386
Prob(F-statistic)	0.325561		

الملحق رقم 15 اختبار عدم ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.029757	Prob. F(2,14)	0.9707
Obs*R-squared	0.118522	Prob. Chi-Square(2)	0.9425

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/22/23 Time: 02:51
Sample: 1992 2019
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.002331	0.160843	0.014494	0.9886
LIPRIV	0.000659	0.073045	0.009022	0.9929
LIPRIV(-1)	-0.002096	0.072926	-0.028737	0.9775
LIPRIV(-2)	0.000887	0.046545	0.019050	0.9851
LIGOV	0.000435	0.056460	0.007707	0.9940
LIGOV(-1)	-0.002448	0.050377	-0.048599	0.9619
LIGOV(-2)	0.000831	0.031146	0.026695	0.9791
LEXPORT	-0.000458	0.045763	-0.010015	0.9921
LIMPORT	0.000213	0.051242	0.004158	0.9967
LIMPORT(-1)	0.002510	0.049172	0.051053	0.9600
LIMPORT(-2)	-0.002098	0.044246	-0.047424	0.9628
C	-0.008249	0.520537	-0.015847	0.9876
RESID(-1)	-0.038685	0.320578	-0.120673	0.9057
RESID(-2)	0.057846	0.324352	0.178343	0.8610

R-squared	0.004233	Mean dependent var	-7.45E-16
Adjusted R-squared	-0.920408	S.D. dependent var	0.007144
S.E. of regression	0.009900	Akaike info criterion	-6.085645
Sum squared resid	0.001372	Schwarz criterion	-5.419543
Log likelihood	99.19903	Hannan-Quinn criter.	-5.882011
F-statistic	0.004578	Durbin-Watson stat	1.907358
Prob(F-statistic)	1.000000		

الملحق رقم 14 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي